وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة محمد البشير الابراهيمي –برج بوعريريج-
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

مذكرة بعنوان:

آلية التحول من الصيرفة التقليدية إلى الصيرفة الاسلامية

التجربة الماليزية نموذجا

مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

تخصص: اقتصاد نقدي وبنكي

إعداد الطالبتين:
- شريفة بن يحي
- مروة مزيتي

إشراف الأستاذة:
بلقايد فاطمة الزهراء

لجنة المناقشة:

الاسم واللقب	الجامعة	الصفة
زهار وليد	جامعة برج بوعريريج	رئيسا
أ. بلقايد فاطمة الزهراء	جامعة برج بوعريريج	مشرفا ومقررًا
بوعيطة عبد الرزاق	جامعة برج بوعريريج	ممتحنًا

السنة الجامعية: 2021/ 2022

بسم الله الرحمن الرحيم

شكر وتقدير

قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ـ من لا يشكر الناس لا يشكر الله ـ

نشكر في هذا الصدد الأستاذة المشرفة ـ بلقايد فاطمة الزهراء ـ

كما نشكر الوالدين الكريمين اللذان وقفا إلى جانبنا طوال المسيرة الدراسية

كما نشكر الأخت والصديقة التي قدمت لنا الكثير

لنجاح هذا العمل ـ شيماء ـ

كما نتوجه بالشكر إلى كل الموظفين بجامعة محمد البشير الابراهيمي

- برج بوعريريج -

والحمد لله من قبل ومن بعد.

إهـداء

الحمد لله وكفى والصلاة على الحبيب المصطفى وأهله ومن وفى

أما بعد:

الحمد لله الذي وفقنا لتثمين هذه الخطوة في مسيرتنا الدراسية بمذكرتنا هذه

ثمرة الجهد والنجاح بفضله تعالى

أهديها لوالدي الكريمين حفظهما الله وأدامهما نورًا لدربي

لكل العائلة الكريمة من إخوة وأخوات

إلى رفيقات المشوار اللاتي قاسمنني لحظاته رعاهم الله ووفقهم:

مروة، أمينة، غادة، ايمان، رانية، شيماء

إلى كل طلبة قسم العلوم الاقتصادية بجامعة محمد البشير الابراهيمي، برج بوعريريج

شريفة بن يحي

إهـداء

الحمد لله وكفى والصلاة على الحبيب المصطفى وأهله ومن وفى

أما بعد:

الحمد لله الذي وفقنا لتثمين هذه الخطوة في مسيرتنا الدراسية بمذكرتنا هذه

ثمرة الجهد والنجاح بفضله تعالى

أهديها لوالدي الكريمين حفظهما الله وأدامهما نورًا لدربي

لكل العائلة الكريمة من اخوة وأخوات

لزوجي وكل عائلته

إلى رفيقات المشوار اللاتي قاسمنني لحظاته رعاهم الله ووفقهم:

شريفة، أمينة، غادة، ايمان، شيماء

إلى كل طلبة قسم العلوم الاقتصادية بجامعة محمد البشير الابراهيمي، برج بوعريريج

مروة مزيتي

مقدمـــــــة

يحتل القطاع المصرفي مركزًا حيويًا مهمًا في النظم الاقتصادية والمالية، نظرًا لتأثيره الإيجابي الذي يمارسه على التنمية الاقتصادية، حيث يساهم بإمداد النشاط الاقتصادي بالأموال اللازمة من أجل تنميته وتطويره من جهة، وتحقيق منافع للمدخرين من جهة أخرى.

تعمل البنوك على تسيير الحياة الاقتصادية والاجتماعية في المجتمعات، فهي التي تقوم باستقبال الأموال وتخزينها وتنميتها واستثمارها وتمويل من يحتاج إليها.

ومنذ نشأة البنوك التقليدية ركزت في تعاملاتها على الاعتماد على الفوائد، لذا فكر عدد من علماء الاقتصاد والشريعة ألا يكون هناك حرمان من الاستثمار بسبب حرمة "الربا" ولما كان الابتعاد عن الربا واجبًا شرعيًا فإن الوسيلة التي يتحقق بها تعد واجبة كذلك استنادا إلى القاعدة الشرعية القائلة أن "ما لا يتم الواجب إلا به فهو واجب"، فنجد العديد من الجهود قد تظافرت لتجديد المعاملات المصرفية، فظهرت فكرة المصارف الإسلامية التي تقوم بدور الوسيط المالي دون اللجوء إلى الفوائد وأساسها الالتزام بالضوابط الشرعية في ظل بيئة ربوية.

فالمصارف الإسلامية هي بنوك متعددة الأغراض، فتختلف أهدافها من أهداف مالية واقتصادية وتنموية، حيث تؤدي دور البنوك التقليدية لكن تدور جميع الخدمات التي تقدمها في دائرة الحلال وقواعد الشريعة الإسلامية، وبالتالي بعيدًا عن شبهة الربا وبدون استخدام سعر الفائدة، إنما تقدم التمويلات وفقًا لصيغ مشروعة.

ونظرًا للتطور السريع الذي شهدته الصيرفة الإسلامية في الوقت المعاصر وظهورها كبديل للبنوك التقليدية خاصة في البلدان الإسلامية ونظرا لدورها البارز في تحريك عجلة التنمية الاقتصادية والاجتماعية، فإنه تحتمّ على هذه البلدان اللجوء إلى تطور أنظمتها المصرفية للتجاوب مع هذا النوع من التمويل ومحاولة استخدام الصيرفة الإسلامية.

تحديد الاشكالية وتساؤلاتها:

تتابعت الأزمات التي ضربت العالم المالي لتُظهر هشاشة النظام البنكي التقليدي فزاد الاهتمام بمحاولة إصلاحه من خلال البحث عن حلول أكثر ضمانا لتحقيق استقرار في النمو الاقتصادي، لذلك توجهت أنظار الخبراء الماليين والاقتصاديين إلى البنوك الإسلامية بعد أن أظهرت أسلوبها المتميز في التصدي

للصدمات. وبهذا فرضت البنوك الإسلامية نفسها من خلال انتشارها على نطاق واسع في العالم المالي الشرقي والغربي، وأثبتت مكانتها من خلال تحقيق عوائد أفضل من نظيرتها التقليدية، هكذا انتقل الاهتمام من إنشاء بنوك إسلامية جديدة إلى قيام العديد من البنوك والمؤسسات المالية التقليدية بالانتقال من النظام التقليدي وتحولها بالكامل إلى بنوك إسلامية تعمل وفقا لأحكام الشريعة الإسلامية.

ومثال على ذلك ماليزيا التي أصبحت تعد واحدة من أهم الدول الإسلامية في الشرق الآسيوي، وقد استطاعت هذه الدولة في العقود الأربعة الماضية أن تحقق قفزات هائلة في التنمية البشرية والاقتصادية، وأصبحت الدولة الصناعية الأولى في العالم الإسلامي، من خلال التوسع في قطاع الصناعة وفتح مجالات واسعة للاستثمار الأجنبي وإيجاد فرص كبيرة لتحسين مستوى الدخل للأفراد، ونجحت إلى حد كبير في علاج مشاكل الفقر والأمية والبطالة وغيرها.

وقد أكسب التطور الاقتصادي السريع لماليزيا ضمن مجموعة النمور الآسيوية دفعا قويا للتطور المالي الإسلامي حيث تعتبر ماليزيا من أكثر الدول الإسلامية اهتماماً بمجال الصيرفة الإسلامية، ومن أهم العوامل التي ساعدتها على ذلك هي الرغبة السياسية أو الدعم الحكومة، إذ أن الحكومة الماليزية دعمت النظام المالي الإسلامي دعماً كاملاً ومن جميع نواحيه، المالية والسياسية والقانونية، وأنشأت مؤسسات حكومية تدعم هذا النظام وتدعم تطوره وانتشاره.

على ضوء ما سبق تتضح معالم إشكالية دراستنا كما يلي: **ما هي آليات ووسائل تحول الصيرفة التقليدية إلى إسلامية في ماليزيا؟**

ومن هذه الإشكالية تنبثق لنا الأسئلة الفرعية التالي:

1. ما هي دوافع تحول المصارف التقليدية الماليزية إلى مصارف إسلامية؟
2. ما هي مصادر وموارد أموال المصارف الاسلامية الماليزية؟
3. ما هي الخدمات المصرفية والاجتماعية المقدمة من قبل المصرف الإسلامي الماليزي؟

فرضيات الدراسة:

1. يعود تحول المصارف التقليدية الماليزية إلى مصارف إسلامية إلى أسباب اقتصادية، تجارية، دينية، اجتماعية أو سياسية.
2. موارد الأموال في المصارف الاسلامية الماليزية متنوعة ومختلفة ولكنها لا تخرج عن دائرة الحلال.

3. يقدم المصرف الإسلامي الماليزي العديد من الخدمات المصرفية الإسلامية لتجذب الأفراد الراغبين في الربح الحلال ولتواكب مستجدات العمل المصرفي المعاصر المطابق لأحكام الشريعة الإسلامية.

أهمية الدراسة:

لكل بحث علمي أهمية وقيمة علمية وعملية تجعله محل اهتمام الباحثين وذوي الاختصاص، حيث تكمن أهمية هذه الدراسة في طبيعة الموضوع في حد ذاته من منطلق أن البنوك الإسلامية مازالت تحتاج إلى مزيد من التطوير والتفعيل للرفع من نشاطها وتفعيل الدور التنموي خاصةً في ظل التحديات الاقتصادية المختلفة.

أهداف الدراسة:

تشكل أهداف الدراسة عنصرًا هاما في أي بحث علمي، ذلك أنها ترسم المعالم الكبرى للدراسة وتوجهاتها العامة، حيث تأتي هذه الأهداف تماشيًا والفرضيات التي توجه الباحث وتحدد مساره، وبالتالي تم رصد جملة من الأهداف على النحو التالي:

- التعرف على ماهية وخصائص كل من البنوك التقليدية والإسلامية.
- التعرف على الضوابط والأسس التي تقوم عليها الصيرفة الإسلامية.
- توضيح الآليات والطرق التي تتحول من خلالها البنوك التقليدية إلى بنوك إسلامية.
- ابراز دور الصيرفة الإسلامية في التجربة الماليزية.
- محاولة توضيح أهمية الصيرفة الإسلامية في النظام المصرفي.

أسباب اختيار الموضوع:

كما هو معروف فإن انجذاب الباحث نحو موضوع دون آخر يرتبط أساسا بأسباب ذاتية (شخصية) وأخرى موضوعية، لذا فقد تم اختيار هذا الموضوع تبعًا لجملة من الأسباب والمتمثلة فيما يلي:

أ. أسباب ذاتية:

- لكونه موضوع جديد ويخدم مجال تخصصنا.
- ميول الطالبتين واهتمامهما بموضوع الصيرفة الإسلامية.
- تعميق المعارف الذاتية حول الموضوع، على اعتبار أن ظاهرة التحول من الصيرفة التقليدية إلى الصيرفة الإسلامية أصبحت منتشرة في العديد من البلدان.

ب. أسباب موضوعية:

- قلة الدراسات والأبحاث الأكاديمية التي عالجت هذا الموضوع، خاصةً تلك التي تناولت التجربة الماليزية.
- محاولة إزالة الستار عن أبرز وأهم الاختلافات المتواجدة على مستوى الصيرفة الإسلامية والتقليدية.
- العمل على كشف دور البنوك الإسلامية في الاقتصاد الماليزي.

منهجية الدراسة:

بهدف معالجة موضوع دراستنا استخدمنا المنهج الوصفي بالنسبة للإطار النظري، حيث تم استخلاصه واثرائه من الكتب، المجلات، المذكرات والنقالات.

أما الجانب التطبيقي فاعتمدنا فيه على أسلوب الوصف في التحليل حيث تمت معالجته من خلال ملاحظة وتحليل بعض المعطيات.

الدراسات السابقة:

الدراسة الأولى: لـ "يزن خلف سالم العطيات" بعنوان "تحول المصارف التقليدية للعمل وفق أحكام الشريعة الإسلامية دراسة لبيان مدى إمكانية التطبيق في الأردن"[1]، وهي دراسة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه.

جاءت هذه الدراسة لتلقي الضوء على موضوع التحول من جوانبه المختلفة، العملية، والفقهية والتطبيقية، وهذا بهدف بيان مفهوم التحول، دوافعه، مصادره، أنواعه وأهم المتطلبات والعقبات التي تواجه تنفيذه، بالإضافة إلى بيان الحكم الشرعي المتعلق بموضوع التحول وأهم المسائل الفقهية الناجمة عنه، كما هدفت إلى التعرف على أبرز العوامل التي قد تؤثر في إمكانية تحول المصارف التقليدية في الأردن للعمل وفق أحكام الشريعة الإسلامية.

وقد تم الاعتماد على مجموعة من المصادر والمراجع في البحث بالإضافة إلى القيام بدراسة ميدانية للتعرف على العوامل المؤثرة في إمكانية تحول المصارف التقليدية في الأردن. ومن أهم النتائج المتوصل إليها التأكد من نجاح تجربة جميع المصارف التقليدية التي تحولت كليا للعمل وفق أحكام الشريعة الإسلامية.

[1] يزن خلف سالم العطيات، تحول المصارف التقليدية للعمل وفق أحكام الشريعة الإسلامية دراسة لبيان مدى إمكانية التطبيق في الأردن، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في المصارف الإسلامية، كلية العلوم المالية والمصرفية، الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية، 2007.

الدراسة الثانية: لـ "مصطفى إبراهيم محمد مصطفى" بعنوان "تقييم ظاهرة تحول البنوك التقليدية للمصرفية الاسلامية"[1]، وهي دراسة تطبيقية مقدمة لنيل شهادة الماجستير.

تمثلت مشكلة الدراسة في محاولة تقديم دراسة متعمقة حول ظاهرة تحول البنوك التقليدية للمصرفية الإسلامية، وهذا بهدف دراسة المعوقات التي تواجه البنوك التقليدية عند تحولها للمصرفية الإسلامية واقتراح الحلول الملائمة للقضاء أو الحد من هذه المعوقات.

تم الاعتماد في هذا البحث على منهج الدراسة المكتبية من خلال الاعتماد على المراجع والمصادر العلمية، والدراسة الميدانية من خلال الاتصال بعدد من البنوك السعودية التي تقدم منتجات مصرفية إسلامية.

خلصت هذه الدراسة إلى أن البنك الذي يرغب في هذا التحول يجب أن تتوافر في مسؤوليه النية والإرادة الصادقة وهذا عن طريق الإعلان عن خطة استراتيجية محددة المراحل وأن يتوفر لها الدعم الكافي من الإدارة العليا بالبنك، كما تم التوصل إلى أن هناك اختلافات في دوافع البنوك التقليدية للتحول نحو العمل المصرفي الإسلامي، بين دوافع عقيدية ودوافع تسويقية.

الدراسة الثالثة: لـ "رشام كهينة" بعنوان "تحول البنوك التقليدية إلى بنوك إسلامية الآليات والمعوقات"[2]، وهي دراسة في مجلة البشائر الاقتصادية لسنة 2016م.

تمثلت إشكالية الدراسة في التعرف على آليات تحول البنوك التقليدية إلى بنوك إسلامية والمعوقات التي تواجهها، وهذا بهدف عرض الإطار العام لظاهرة تحول البنوك التقليدية إلى بنوك إسلامية من حيث المفهوم والدوافع بالإضافة إلى توضيح الخطة الاستراتيجية التي يتبناها مدراء البنوك التقليدية وصانعي القرار عند التحول إلى ممارسة أعمال المصارف الإسلامية.

تبعا لطبيعة البحث تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي الذي يقوم على وصف الظاهرة محل الدراسة وتحليلها من خلال توضيح التحول المصرفي للبنوك التقليدية إلى بنوك إسلامية كخطة استراتيجية تقوم على دوافع وأشكال متنوعة ومحاور عملية وإجراءات متبعة، ومن ثم تحليل الآثار المترتبة عنها.

---

[1] مصطفى إبراهيم محمد مصطفى، تقييم ظاهرة تحول البنوك التقليدية للمصرفية الإسلامية دراسة تطبيقية عن تجربة بعض البنوك السعودية، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في الاقتصاد الإسلامي، قسم الاقتصاد الإسلامي، جامعة مصر الدولية، 2006.

[2] كهينة رشام، تحول البنوك التقليدية إلى بنوك إسلامية الآليات والمعوقات، مجلة البشائر الاقتصادية، العدد 03، 2016.

وصلت الدراسة إلى أن أساس التحول من البنوك التقليدية إلى بنوك إسلامية هو الدافع الديني والرغبة في الالتزام بالضوابط الشرعية الإسلامية وإحلال المنهج الإسلامي كبديل للمنهج التقليدي.

الدراسة الرابعة: لـ " حليمة بن مشيش " بعنوان " دور المصارف الإسلامية في تحقيق التنمية الاقتصادية ضمن رؤية ماليزيا 2020 "[1]، وهي دراسة في المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية لسنة 2019م.

تمثلت إشكالية الدراسة في التعرف على العلاقة بين الصيرفة الإسلامية والتنمية الاقتصادية ضمن رؤية ماليزيا 2020، وهذا بهدف عرض طموح ماليزيا في بناء قاعدة صناعية وتحسين ظروف المعيشة مع ابراز دور الصيرفة الإسلامية في دعم تحقيق هذه الرؤية وذلك بدراسة الارتباط بين أهم مؤشرات التنمية الاقتصادية ومؤشرات الصيرفة الإسلامية.

اعتمد البحث على المنهج الوصفي التحليلي، وذلك من خلال جمع مختلف المعلومات والبيانات المتعلقة بالمصارف الإسلامية والتنمية الاقتصادية في ماليزيا ورؤية 2020 وتحليلها.

توصلت الدراسة إلى أن العلاقة بين الناتج المحلي الإجمالي واجمالي تكوين رأس المال الثابت والدخل الفردي من جهة، وبين اجمالي الأصول واجمالي التمويلات واجمالي ودائع الصيرفة الإسلامية من جهة أخرى هي علاقة قوية جدا.

الدراسة الخامسة: لـ " سندس ريحان باهي " بعنوان " دراسة واقع فتح نوافذ إسلامية في البنوك التجارية دراسة تجارب دولية رائدة (الامارات، ماليزيا، بريطانيا، نيجيريا والجزائر) "[2]، وهي مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في تخصص علوم التسيير بجامعة أم البواقي.

تمثلت إشكالية الدراسة في البحث عن واقع فتح نوافذ المعاملات الإسلامية في البنوك التجارية الجزائرية في ظل الانتشار المتزايد لهذه الظاهرة في العديد من الدول، وهذا بهدف محاولة اثبات أن التحول للبنوك الإسلامية في مجموعة من الدول هو أفضل وسيلة للارتقاء إلى بنك إسلامي قائم وبالتالي توضيح مفهوم النوافذ الإسلامية وضوابط تأسيسها والتحديات التي تواجهها ومتطلبات نجاحها وكذا طرق تمويلها.

[1] حليمة بن مشيش، دور المصارف الإسلامية في تحقيق التنمية الاقتصادية ضمن رؤية ماليزيا 2020، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة سطيف 01، الجزائر، المجلد 01، العدد 07، 2019.

[2] سندس ريحان باهي، دراسة واقع فتح نوافذ إسلامية في البنوك التجارية دراسة تجارب دولية رائدة (الامارات، ماليزيا، بريطانيا، نيجيريا والجزائر)، مذكرة لنيل شهادة الماستر في علوم التسيير، جامعة أم البواقي، 2017.

من أجل دراسة إشكالية البحث ومحاولة اختبار الفرضيات المبسطة لها، تم الاعتماد على المنهج الفرضي الاستنباطي، من أجل اختبار الفرضية وهذا باعتباره الأنسب لمثل هذا النوع من الدراسات وكذلك من أجل الانتقال من العام إلى الخاص.

توصلت الدراسة إلى أن الجزائر تحاول خوض تجربة فتح فروع ونوافذ للمعاملات الإسلامية في بنوكها التجارية تلبية لرغبات زبائنها، وبالمقارنة مع تجارب دولية رائدة لكل من الإمارات، ماليزيا، بريطانيا، ونيجيريا في فتح فروع ونوافذ للمعاملات الإسلامية، خلصت الدراسة إلى أن كل من الإمارات وماليزيا وبريطانيا ونيجيريا كتجارب ناجحة أثبتت أن الأخذ بأسلوب الفروع والنوافذ الإسلامية هي خطوة مشجعة نحو التحول إلى بنك إسلامي قائم، في حين أن الجزائر لم تع بعد الهدر الناجم عن التأخر في الاعتماد على الفروع والنوافذ الإسلامية لتطوير قطاعها الاقتصادي.

إن ما تتشابه فيه هذه الدراسات مع الدراسة محل الانجاز، يتمحور حول تقديم الأهمية اللازمة للفروع والنوافذ الإسلامية ودوافع فتحها وتحويلها من تقليدية إلى إسلامية، أما وجه الاختلاف الأساسي بين الطرفين فهو يتمثل في كون ظاهرة النوافذ الإسلامية في ماليزيا تمثل عنصرا تابعا خلال الدراسات السابقة، أما في الدراسة الحالية فسيتم دراسته كعنصر مستقل مع دراسة متطلبات ودوافع فتحها.

هيكلة الدراسة:

تم تقسيم موضوع الدراسة إلى ثلاث فصول كما يلي:

- الفصل الأول بعنوان الإطار النظري للبنوك التقليدية والبنوك الإسلامية يتضمن مبحثين الأول حول ماهية البنوك التقليدية، والمبحث الثاني حول ماهية البنوك التقليدية.
- الفصل الثاني يتضمن الإطار النظري للتحول من الصيرفة التقليدية إلى الصيرفة الإسلامية، حيث يحتوي على مبحثين الأول حول ماهية تحول البنوك التقليدية للصيرفة الإسلامية، والثاني حول معوقات وآثار التحول من الصيرفة التقليدية إلى الصيرفة الإسلامية.
- أما الفصل الثالث فيتعلق بتجربة الصيرفة الإسلامية في ماليزيا حيث يتضمن ثلاثة مباحث، الأول حول واقع الصيرفة الإسلامية في ماليزيا، والثاني فيتعلق بالإطار التشريعي والتنظيمي للنظام المصرفي الإسلامي في ماليزيا، أما المبحث الثالث فحول واقع وتحديات الصيرفة الإسلامية في الجزائر.
- واختتمنا دراستنا بخاتمة عامة تناولنا فيها نتائج الدراسة وتوصياتها وآفاقها.

الفصل الأول:

الإطار النظري للبنوك التقليدية والبنوك الاسلامية

تمـــهيد:

يتكون الجهاز المصرفي لأي دولة من مجموعة بنوك تتنوع حسب النشاط الذي تقوم به على الساحة الوطنية والاقتصادية، حيث نجد أن لكل دولة بنك مركزي أو ما يسمى ببنك البنوك له حق الاشراف والرقابة على وحدات القطاع البنكي. ومؤسسات مالية تُكون النظام البنكي حيث نجد منها البنوك التقليدية والبنوك الإسلامية.

فقد كان لظهور البنوك التقليدية التي كانت لها تجربة طويلة في مجال العمل المصرفي دورًا كبيرًا في تحقيق الوساطة المالية بين فئتي المدخرين الذين يملكون فائضًا ماليًا والمستثمرين الذي يعانون من عجز في الموارد المالية.

إلا أنه ومنذ حوالي أربعة عقود ظهرت مؤسسات أخرى تعمل جنبًا إلى جنب مع المؤسسات المصرفية التقليدية، ذات طبيعة متميزة، وتقوم على أساس الالتزام بمبادئ وضوابط المعاملات المالية في الاقتصاد الإسلامي ألا وهي المصارف الإسلامية.

سنحاول في هذا الفصل التطرق إلى ماهية كلا من البنوك التقليدية والإسلامية ومعرفة خصائصها وأسسها وتطور نشأتها وهذا من خلال:

المبحث الأول: طبيعة ومفهوم البنوك التقليدية.

المبحث الثاني: ماهية البنوك الإسلامية.

المبحث الأول: ماهية البنوك التقليدية

نشاط البنوك التقليدية هي نشاطات مصرفية تفترض وجود طرفين المدخر والمقترض، تهدف لتحقيق أهداف كثيرة أهمها تقديم الخدمة لكلا الطرفين بهدف الحصول على الأرباح مقابل الوساطة المالية.

وسوف نقوم في هذا المبحث بتحديد المفاهيم العامة للبنوك التقليدية، وتقديم بعض التعاريف المختلف لها، مع إبراز خصائصها وأهدافها ووظائفها.

المطلب الأول: مفهوم البنوك التقليدية وخصائصها

البنوك التقليدية هي مؤسسات مالية وسيطة بين المودعين والمقترضين، حيث تتميز بسمات معينة وتهدف لغايات وأهداف محددة، وفي هذا المطلب سنتطرق إلى تعريف هذا النوع من البنوك ونشأتها وخصائصها.

الفرع الأول: تعريف البنوك التقليدية:

جاءت كلمة بنك من كلمتين فرنسية وايطالية، وتعني هاتين الكلمتين الصدر والطاولة، وتعني كلمة الصدر وتعني وظيفة الحفظ الأمين، أي المكان الذي تحفظ فيه الأشياء الثمينة، فنقول القفص الذهبي، وقفصا لمجوهرات وهذا قفص المصرف أو صدر المصرف، وهو محفظة استثماراته المدرة للربح أي الموجودات التي تدر عائدا، وتعني كلمة الطاولة التي يمارس العمل عليها. وكانت كلمة **بانكو** في القرن الثاني عشر والتي تعني الطاولة أو المكان الذي يمارس فيه الصراف عمله تحمل معنى التعامل، ومن هنا جاءت وظيفتي المصرف الأساسيتين، وهي قبول الودائع بتوفير مكان أمين لها، والقيام بالعمليات التي تسهل التعامل وهي منح القروض[1].

تعرف البنوك التقليدية بأنها مؤسسات مالية تلعب دور الوساطة المالية بين أصحاب الفوائض المالية (المودعين) وأصحاب العجز المالي (المقترضين)، أين تتحصل هذه الأخيرة على أرباح نتيجة الفرق بين الفائدة المطبقة على العمليتين (إيداع واقتراض)[2].

---

[1] دليلة بوعلي، إدارة المخاطر المصرفية بين البنوك التقليدية والبنوك الإسلامية دراسة مقارنة، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة المسيلة، 2014، ص 37-38.

[2] رفيق يونس المصري، التمويل الإسلامي، دار القلم للنشر والتوزيع، دمشق، سوريا، ط 01، 2012، ص 53.

الفرع الثاني: نشأة البنوك التقليدية:

نشأت المصارف في مراحلها الأولى كمحصلة لتطور واتساع النشاط التجاري وتعدد أشكال النقود المتعامل بها، إلا أن التطورات الاقتصادية المتلاحقة، دفعت نحو تطوير هذه المصارف وإيجاد نظم مصرفية معاصرة تقدم خدماتها لمختلف القطاعات[1]، والجدول التالي يوضح نشأة وتطور المصارف التقليدية في العالم:

الجدول رقم 01: نشأة وتطور المصارف التقليدية عالميا

السنة	الحدث	الدولة
1157م	انشاء أول مصرف بمفهومه الحديث وذلك بمدينة البندقية	ايطاليا
1668م	انشاء أول مصرف مركزي والمتمثل في Riksbanken والذي سُمي مصرف السويد المركزي ومن ثم تم انشاء المصرف المركزي البريطاني ثم المصرف الفرنسي المركزي.	على مستوى دول العالم
القرن الثامن عشر وما بعده	انتشار المصارف في أوروبا وأمريكا وبقية دول العالم	على مستوى دول العالم
1889م	افتتاح أول مصرف تقليدي في دولة إسلامية والمتمثل في " مصرف الأهلي المصري " الذي تأسس برأس مال قدره 500.000 جنيه إسترليني.	على مستوى الدول الرأسمالية
القرن العشرين	تعرضت العديد من المصارف التقليدية لخسائر فادحة وأزمات سيولة أدت إلى افلاس معظمها، مما أدى إلى وقوع الاقتصاد العالمي في العديد من الأزمات والتي من أهمها (أزمة الكساد العظيم في عام 1929م وأزمة المديونية في عام 1980م وأزمة دول جنوب شرق آسيا في عام 1997م).	على مستوى دول العالم
القرن الواحد والعشرين	شهد هذا القرن عدة أزمات منها أزمة البرمجيات والأسهم الصناعية في عام 2000-2002م، ثم أزمة البورصات الخليجية في عام 2006م، إلى أن جاءت الأزمة المالية العالمية عام 2008م والتي تعد الأسوأ، فأثبتت للعالم أن النظام الرأسمالي المرتكز على الفائدة المصرفية نظام غير صالح وبه أزمات متكررة، من جهة أخرى بينت الأزمة متانة الأسس التي تقوم عليها المصارف الإسلامية مما أفسح المجال للمصرفية الإسلامية.	على مستوى دول العالم

المصدر: موسى أحمد عبدي عمر، متطلبات تحويل المصارف التقليدية إلى المصارف الإسلامية في ليبيا "دراسة ميدانية على مصرف الجمهورية فرع طبرق"، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في الاقتصاد الإسلامي، كلية الدراسات العليا، جامعة مولانا مالك إبراهيم، مالنج، إندونيسيا، 2016، ص 23-25.

[1] موسى أحمد عبدي عمر، مرجع سبق ذكره، ص 23.

أصبح العمل الحديث للمصارف هو الإقراض من ودائع العملاء الذين هم بحاجة للاقتراض بعد تقديمهم ضمانات كافية مقابل فائدة، ويقوم المصرف بهذه المهمة مادام مركزه المالي يسمح له بالوفاء بمطالب المودعين، وأصبحت تقوم أيضا بتقديم قروض من الودائع ليس لها وجود عندها، فأصبحت تخلق هذه الودائع[1].

الفرع الثالث: خصائص البنوك التقليدية:

تتمثل في:

-قبول الودائع الجارية والتي يتم سحبها في أي وقت وبأي قدر كان في حدود مبلغ الوديعة، وحيث تعتبر الودائع الجارية هذه أحد أشكال النقود إذ أن العرض لنقد في الاقتصاد يتضمن نقود ودائع الطلب حيث يتم سحب هذا النوع من الودائع باستخدام الشيك[2].

-تتمثل السمة الأساسية للبنوك التقليدية في قدرتها على خلق الائتمان واضافتها بذلك إلى كمية النقود، نقودا دفترية، أي نقودا مصرفية[3].

-يقوم البنك التقليدي على أساس اعتبار البنك تاجرا سلعته النقود مستعينا بعنصرين جوهريين هما الزمن، والأصول المادية، ويعتبر نظام الفائدة لُب النموذج التمويلي في البنك التقليدي[4].

المطلب الثاني: وظائف البنوك التقليدية وأسس عملها

تختلف وظائف البنوك التقليدية وتتنوع أسس عملها، وفي هذا المطلب سنتطرق إلى وظائفها والأسس الحاكمة لأعمال البنوك التقليدية.

---

[1] رتيبة بركبية، تقييم أداء البنوك التقليدية والإسلامية دراسة مقارنة بطريقة العائد والمخاطرة بين القرض الشعبي الجزائري وبنك البركة الجزائري خلال الفترة 2007-2012م، مذكرة لنيل شهادة الماستر في علوم المالية والمحاسبية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارة وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، 2013، ص 04.

[2] نور نويوة، دور البنوك التجارية في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مذكرة لنيل شهادة الماستر في المالية والمحاسبية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، الجزائر، 2017، ص 12.

[3] نفس المرجع، ص 12.

[4] عبد الحميد عبد الفتاح المغربي، الإدارة الاستراتيجية في البنوك الإسلامية، البنك الإسلامي للتنمية، مكتبة الملك فهد الوطنية للنشر والتوزيع، جدة، ط 01، 2004، ص 75.

الفرع الأول: وظائف البنوك التقليدية:

- فتح الحسابات الجارية وقبول الودائع على اختلاف أنواعها (تحت الطلب، وادخار، ولأجل، وخاضعة لإشعار). وكذلك تشغيل موارد البنك مع مراعاة مبدأ التوفيق بين السيولة والربحية والضمان أو الأمن، ومن أهم أشكال التشغيل والاستثمار ما يلي[1]:

✓ منح القروض والسلف المختلفة وفتح الحسابات الجارية.

✓ تحصيل الأوراق التجارية وخصمها والتسليف بضمانها.

✓ التعامل بالأوراق المالية من أسهم وسندات بيعا وشراءً لمحفظتها أو لمصلحة عملائها.

✓ اصدار خطابات الضمان وتحويل العملة للخارج والمساهمة والدعم في تمويل المشاريع التنموية2.

✓ تعمل البنوك كوكيل للعملاء في كثير من الأمور مثل: دفع الفوائد والأرباح والاستشارات والايجار والرواتب مقابل حصولها على عمولات محددة[3].

الفرع الثاني: أسس عمل البنوك التقليدية:

تتمثل الأسس الحاكمة لأعمال البنوك التقليدية في عدة نقاط، أهمها ما يلي[4]:

أولا: سلعية النقود:

يقوم التعامل المصرفي التقليدي على أساس اعتبار النقود سلعة يتم الاتجار فيها لا بها، حيث تعتمد المصارف التقليدية على إصدار مجموعة من الخصوم المالية التي يفضلها المقرضون بأسعار منخفضة وتقوم بتوظيف هذه الأموال في أصول يفضلها المقترضون عند عائد توظيف أعلى من سعر الفائدة المدفوع للمودعين.

[1] محمد عبد الناصر خنفسي، مالك سعيد، مساهمة البنوك التجارية في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية بـ تيميمون، مذكرة لنيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية، جامعة أحمد دراية، أدرار، 2018، ص 08.

[2] نفس المرجع، ص 09.

[3] كمال مطهري، دراسة مقارنة بين البنوك الإسلامية والبنوك التقليدية في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة "دراسة حالة بنك البركة وبنك القرض الشعبي الجزائري"، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير في الاقتصاد، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة وهران، 2011، ص 08.

[4] يزن خلف سالم العطيات، مرجع سبق ذكره، ص 30-31.

ثانيا: تجميع الودائع والمدخرات استنادًا إلى قاعدة الدائن والمدين:

إن الوظيفة الرئيسية للمصارف تكمن في قيامها بتجميع الودائع بمختلف أنواعها، حيث تمثل عملية اقتراض المصرف، أو حصوله على ودائع ومدخرات الخاصية الهامة والمستمرة من خلال تاريخ المصارف، ويعتمد المصرف على قوة هذه الودائع ومدى كفايتها عند ممارسة عملياته المصرفية، وعليه أن يحسن استخدامها حتى يوطد مركزه المالي، وبالتالي يتمكن من الحصول على ثقة الأفراد لاستقطاب ودائعهم.

تقوم المصارف بتوظيف الموارد المتاحة وتقديم التسهيلات المصرفية "بعد استبعاد احتياجات السيولة النقدية" للأفراد والمؤسسات طالبي التمويل، وإذا كانت الودائع هي المصدر الرئيسي للأموال في المصارف التقليدية، فإن تقديم القروض هو الاستخدام الرئيسي لتلك المصارف، بالإضافة إلى كونها المصدر الأول للربحية.

ثالثا: الفائدة:

بما أن المصارف التقليدية تقوم بالوساطة بين المقرضين والمقترضين، فإن سعر الفائدة يعتبر تكلفة بالنسبة لها عندما تدفع الفوائد على الودائع المصرفية، ويعتبر إيرادا عندما تحصل عليه من القروض التي تمنحها[1].

رابعا: التنويع المالي:

تقوم المصارف التقليدية بالحصول على الأموال من مصادر متنوعة وبآجال مختلفة من المودعين، وتقوم بإعادة توزيع آجال الودائع وتحويلها إلى توظيفات قصيرة ومتوسطة وطويلة الأجل للمقترضين[2].

المطلب الثالث: أهداف البنوك التقليدية ومواردها

تختلف أهداف البنوك التقليدية وأنواعها وهذا ما سنتعرض له في هذا المطلب.

الفرع الأول: أهداف البنوك التقليدية: تتسم البنوك التقليدية بثلاث خصوصيات هامة تميزها عن غيرها من المؤسسات وهي كما يلي:

[1] يزن خلف سالم العطيات، مرجع سبق ذكره، ص 31.

[2] نفس المرجع، ص 31.

1. الربحية: يتكون الجانب الأكر من مصروفات البنك من تكاليف ثابتة تتمثل في الفوائد على الودائع وهذا يعني أرباح تلك البنوك الأكثر تأثيرا بالتغير في إيراداتها، فإذا ما زادت إيرادات البنك بنسبة معينة ترتب عن ذلك زيادة الأرباح بنسبة أكبر وعلى العكس من ذلك، فإذا انخفضت الإيرادات بنسبة معينة انخفضت الأرباح بنسبة أكبر بل قد تتحول أرباح البنك إلى خسائر، وهذا يقتضي من إدارة البنك ضرورة السعي لزيادة الإيرادات وتجنب حدوث انخفاضها. وإذا كان الاعتماد على الودائع من الجوانب السلبية نتيجة لالتزام البنك بدفع فوائد عليها سواء حقق أرباح أم لا، فالعائد الذي يحققه البنك على استثماراته عادةً ما يقل عن العائد الذي يطلبه ملاكه ومن ثم إذا اعتمد اعتماد البنك على أموال الملكية في تمويل استثماراته فسوف يقفل أبوابه من اليوم الأول. أما الاعتماد على الودائع كمصدر رئيسي لتمويل الاستثمارات فيحقق البنك خاصة صافي الفوائد التي تتمثل في الفرق بين الأرباح المتولدة عن استثمار تلك الودائع وبين الفوائد المدفوعة عليها[1].

2. السيولة: يتمثل الجانب الأكبر من موارد البنك المالية في ودائع تستحق الدفع عند الطلب، ومن ثم ينبغي أن يكون البنك مستعدا للوفاء بها في أي لحظة[2].

3. الأمان: يتسم رأس مال البنوك التقليدية بالصغر إذ لا تزيد نسبته إلى صافي الأصول عن 10% وهذا يعني صغر حافة الأمان بالنسبة للمودعين الذين يعتمد البنك على أموالهم كمصدر للاستثمار[3].

الفرع الثاني: موارد البنوك التقليدية:

يمكن التمييز بين مصدرين أساسيين لأموال البنوك التقليدية[4]:

1. موارد ذاتية داخلية: وهي تلك الموارد المالية التي تكون مصدرها داخلي، وتشمل:

✓ الرأسمال المدفوع: يتكون من الأموال التي حصل عليها المصرف التجاري من أصحاب المشروع عند تأسيسه أو من أية إضافات قد تطرأ عليه في المستقبل، ويمثل رأس المال المدفوع نسبة ضئيلة من مجموع أموال المصرف.

[1] مطهري كمال، مرجع سبق ذكره، ص 04-05.
[2] نفس المرجع، ص 05.
[3] نفس المرجع، ص 05.
[4] سندس ريحان باهي، مرجع سبق ذكره، ص 06-07.

✓ الاحتياطات: وهي نسبة من الأرباح تضاف إلى رأس المال، وذلك بغرض تدعيم المركز المالي للبنك في مواجهة أي خسائر متوقعة نتيجة انخفاض قيمة بعض أصوله.

✓ الأرباح غير الموزعة: يترتب عن نشاط البنك عادة مبالغ في نهاية السنة يتقرر عدم توزيعها ويتم اقتطاعها من الأرباح الصافية القابلة للتوزيع على المساهمين.

2. موارد خارجية: هي موارد غير ذاتية يكون مصدرها خارج البنك، وتمثل بصفة عامة النسبة الكبيرة من إجمالي موارده، وتتمثل في[1]:

✓ الودائع: تمثل هذه الودائع الجزء الأكبر من مصادر الأموال لدى البنوك ويعتبر حجمها من المؤشرات المستخدمة لقياس حجم البنك ومركزه، وتنقسم إلى ودائع جارية وودائع ادخارية.

✓ القروض: وهي من أهم مصادر الأموال الخارجية للبنوك التجارية يتم الحصول عليها سواء من البنك المركزي أو من مؤسسات مالية ونقدية وطنية أو أجنبية.

[1] سندس ريحان باهي، مرجع سبق ذكره، ص 07-08.

المبحث الثاني: ماهية البنوك الإسلامية

لقد خطت المصارف الإسلامية خطوة كبيرة في مجال العمل المصرفي، ويظهر ذلك جليًا من خلال الانتشار الواسع لها في مختلف الدول، حيث أصبحت منافسًا للبنوك التقليدية رغم ما تتميز به من اختلاف في طبيعة العمل، والأسس التي تقوم عليها، وكذا الأهداف التي ترمي إلى تحقيقها.

كما تخضع تعاملات البنوك الإسلامية لقواعد الشريعة الإسلامية، حيث يتم استخدام الأموال عن طريق صيغ التمويل المتعددة والمشروعة والتي تناسب كافة الأنشطة التي تخدم التنمية الاقتصادية والاجتماعية وتقوم البنوك الإسلامية بممارسة نشاط التمويل والاستثمار باستخدام صيغ تتلاءم مع طبيعة عملها وتختلف عن تلك المعمول بها في البنوك التجارية.

المطلب الأول: مفهوم البنوك الإسلامية وأهميتها

عرفت البنوك الإسلامية انتشارًا كبيرا في الوقت الحاضر خاصة في البلدان الإسلامية، وهذا راجع لأهميتها والأهداف التي حققتها فأصبحت بذلك منافسة للبنوك التقليدية.

الفرع الأول: تعريف البنوك الإسلامية:

تعد البنوك الإسلامية منظمات اقتصادية تهدف إلى تيسير تداول الأموال واستثمارها في ظل المبادئ والمقتضيات الإسلامية، وما يميزها عن غيرها من البنوك والمؤسسات المالية استبعاد التعامل بالفائدة أخذا أو عطاءًا، وتوجيه الجهود نحو خدمة المجتمع، إلى جانب التزامها بتحقيق التكافل الاجتماعي. وتعد البنوك الإسلامية من البنوك متعددة الأغراض، إذ تعمل على تقديم خدماتها في كافة المجالات ما دامت تدور في دائرة الحلال، ويتكون جانب الموارد في ميزانية هذه البنوك من رأس المال إلى جانب الودائع الجارية والودائع مع التفويض بالاستثمار، أما جانب الاستخدام فيشمل العديد من المجالات من بينها التمويل بالاستثمار في جوانب المضاربة والمشاركة والمرابحة والمتاجرة، وإن كان هناك من قروض فهي حسنة تقدم بلا فوائد[1].

البنك الإسلامي هو "مؤسسة مالية إسلامية تقوم بأداء الخدمات المصرفية والمالية كما تباشر أعمال التمويل والاستثمار في المجالات المختلفة في ضوء قواعد وأحكام الشريعة الإسلامية بهدف المساهمة في

[1] عبد الحميد عبد الفتاح المغربي، مرجع سبق ذكره، ص 68.

غرس القيم والمثل والخلق الإسلامية في مجال المعاملات، والمساعدة في تحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية من تشغيل الأموال بقصد المساهمة في تحقيق الحياة الطيبة والكريمة للأمة الإسلامية[1].

ويعرّفها أحمد النجار على أنها "أجهزة مالية تستهدف التنمية وتعمل في إطار الشريعة الإسلامية وتلتزم بكل القيم الأخلاقية، التي جاءت بها الشرائع السماوية وتسعى إلى تصحيح وظيفة رأس المال في المجتمع وهي أجهزة تنموية اجتماعية مالية، حيث أنها تقوم بما تقوم به البنوك من وظائف في تسيير المعاملات التنموية"[2].

من خلال التعاريف السابقة يمكننا القول أن البنوك الإسلامية عبارة عن مؤسسات مالية مصرفية، واقتصادية، واجتماعية، وتنموية، تقوم على تلّقي الأموال من مختلف المتعاملين للقيام بالوظائف والأنشطة المتوافقة مع الشريعة الإسلامية، وترمي من خلال ذلك إلى تحقيق مجموعة من الأهداف التي تخدم الفرد والمجتمع والاقتصاد ككل.

الفرع الثاني: نشأة البنوك الإسلامية:

بعد أن عاشت البلاد الإسلامية تحت وطأة الاستعمار الغربي لمدة لا بأس بها من الزمن، وبسبب تأخر تلك البلاد في جميع المجالات، سياسيًا واجتماعيًا وثقافيًا واقتصاديًا، كان لزامًا عليها أن تضع نُظمها اعتمادا على الأنظمة السائدة في الغرب خاصة في المجال الاقتصادي، حيث أنها تبنت النظام المصرفي التقليدي الذي يقوم على مبدأ التعامل بالربا في المعاملات المالية[3].

وبخصوص الجزائر أشار "محمد ناصر" في كتابه "المقالة الصحفية الجزائرية" إلى مقالة يرجع تاريخها إلى عام 1928م، تدعو إلى إنشاء مصرف إسلامي يعمل في الجزائر وفق قواعد الفقه الإسلامي، وتحلل مضمونها. وقد أسفرت هذه المقالة عن محاولة إنشاء مصرف إسلامي تحت تسمية "البنك الإسلامي الجزائري" بعد أن تم إعداد قانونه الأساسي وجمع رأسماله الاسمي من قبل بعض كبار رجال أعمال مدينة الجزائر من المسلمين، لكن سلطات الاحتلال الفرنسية تصدت لهذا المشروع وأجهضته، إن للمشروع دلالة قوية على تداول فكرة الصيرفة الإسلامية في الجزائر ومحاولة تطبيقها، ولكنها أجهضت من قبل سلطات

[1] آمال لعمش، دور الهندسة المالية في تطوير الصناعة المصرفية الإسلامية دراسة نقدية لبعض المنتجات المصرفية الإسلامية، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات الحصول على شهادة الماجستير في العلوم التجارية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، 2011، ص 03.

[2] اكرام بن عزة، فتحي بلدغم، مكانة الصيرفة الإسلامية ودورها في تفعيل النشاط المصرفي تقييم تجربة الجزائر، مجلة البحوث في العلوم المالية والمحاسبة، المجلد 03، العدد 01، جامعة تلمسان، الجزائر، 2018، ص 78.

[3] آمال لعمش، مرجع سبق ذكره، ص 04.

الاحتلال الفرنسية، بينما فرض النظام المصرفي الربوي بالقوة على مسلمي الجزائر لإدراجهم في منظومة النظام الرأسمالي[1].

ثم قامت بعد سنوات أول تجربة عملية لبديل بنكي لا ربوي، هي تجربة "بنوك الادخار المحلية" بمركز ميت غمر (محافظة الدقهلية، بمصر)، والتي أشرف على تنفيذها الدكتور أحمد النجار عام 1963م، ومع محدودية هذه التجربة إلا أنها جسدت بنجاح من خلال فروعها التسعة جدوى العمل البنكي الإسلامي في تجميع المدخرات المحلية وتوظيفها في مشروعات التنمية المحلية[2].

ومنذ مطلع النصف الثاني من القرن العشرين، طُرحت فكرة ضرورة استبعاد الربا من المعاملات المالية لما له من آثار سلبية على المجتمعات الإسلامية، وقد انعقد في هذا الشأن المؤتمر السنوي الثاني لمجمع البحوث الإسلامية بالقاهرة (1965م)، حيث نصت قراراته على تحريم الربا كثيره وقليله، سواء على القروض الاستهلاكية أو الإنتاجية[3].

وفي السبعينات أصبحت البنكية الإسلامية حقيقةً واقعةً، وأخذت عملية انشاء المصارف الإسلامية تتزايد عامًا بعد عام، فتم انشاء بنك ناصر الاجتماعي في مصر 1971م ليعمل، كما نص نظامه الأساسي، في النشاط البنكي وفقًا لأحكام الشريعة الإسلامية[4].

الفرع الثالث: دور البنوك الإسلامية في تنمية المجتمعات:

تلعب البنوك الإسلامية دورا في تنمية المجتمع المسلم وتنشيط الاقتصاد الوطني بما يتوافق مع الشريعة السمحاء، ويمكن تحديد مختلف هذه الأدوار فيما يلي[5]:

1. قبول الودائع: تقدم لأصحاب الودائع الاستثمارية حصة معلومة من الأرباح التي يدرها استثمار مدخراتهم، ويأخذ المصرف الإسلامي من هذه الأرباح نصيبا معلوما أيضا لقاء كونه مضاربا بأموال غيره من أصحاب المدخرات المودعة لديه للتثمير، أما إذا كانت محصلة استثمارات المصرف الإسلامية خسارة فالخسارة على رأس المال.

---

[1] دحاك عبد النور، إشكالية إنشاء شبابيك الصيرفة الإسلامية في البنوك الجزائرية بين الوضعية البنكية والمعيارية الشرعية، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، جامعة الجزائر، المجلد 18، العدد 28، 2022، ص 201.

[2] شهاب أحمد سعيد العزعزي، إدارة البنوك الإسلامية، دار النفائس للنشر والتوزيع، عمان، ط 01، 2012، ص 12.

[3] آمال لعمش، مرجع سبق ذكره، ص 04.

[4] شهاب أحمد سعيد العزعزي، مرجع سبق ذكره، ص 13.

[5] رحاب بودراجي، ميطالي مريم، البنوك الإسلامية أساليب التمويل فيها وتجاربها، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، المركز الجامعي بالمدية، الجزائر، 2006، ص 26-27.

2. الحصول على الأموال على أساس المضاربة: كون العلاقة بين البنوك الإسلامية مع أصحاب الودائع على أساس المضاربة فقط، حيث يتفق البنك بصفته كمضارب على تقسيم الأرباح أو الخسائر مع أصحاب الأموال بنسب معينة، كما أن للبنك حق توكيل غيره في استثمار مال المودعين في مختلف المشروعات الاستثمارية والبنوك الإسلامية كغيرها تقوم باختيار المشروع متخذة في ذلك إجراءات ضرورية وتدابير من شأنها أن تحسن من سمعته ولن يكون ذلك إلا إذا تمكنت هذه البنوك من توزيع أرباح على أصحاب المدخرات تفوق ما يحصل عليه غيرهم في البنوك المنافسة.

3. الاستعانة بالبنوك الأخرى: عند تعرض بنك إسلامي لعجز يلجأ إلى مساعدة من بنك آخر مثله بحيث تتم المساعدة في نطاق المشاركة على الربح والخسارة من غير فوائد.

4. اصدار سندات المقارضة: وهي عبارة عن وثائق موحدة صادرة عن البنك بأسماء من يكتتبون بها قابل دفع القيمة المحررة بها على أساس المشاركة في نتائج الأرباح المتحققة سنويا حسب شروط الإصدار خاصة بكل إصدار على حدا، وهي على نوعين: منها سندات المقارضة المشتركة ومنها سندات المقارضة المخصصة.

5. تأدية الخدمات البنكية: من تلك الخدمات عمليات تحصيل الشيكات عن طريق المقاصة، كذلك إجراء الحوالات بأنواعها وبيع العملات الأجنبية وشرائها وتحصيل الكمبيالات نيابة عن العملاء بشرط ألا تقوم البنوك الإسلامية بخصم الكمبيالات بفائدة إنما بعمولة غير مرتبطة بمدة الكمبيالة، إصدار خطابات الضمان والكفالات وإصدار الاعتمادات المستندية.

المطلب الثاني: خصائص البنوك الإسلامية وأهدافها

تختلف البنوك الإسلامية عن البنوك التقليدية من حيث الخصائص والمميزات، كما تختلف عنها من حيث الأهداف وهذا ما سنتطرق له في هذا المطلب.

الفرع الأول: خصائص البنوك الإسلامية:

تتميز المصارف الإسلامية عن غيرها من المصارف التقليدية بمجموعة من الخصائص أهمها[1]:

[1] بلعزوز بن علي، عبو هودة، الأخطار المالية في البنوك التقليدية والبنوك الإسلامية دراسة مقارنة، الملتقى الدولي الثاني حول الأزمة المالية الراهنة والبدائل المالية والمصرفية، يومي 05و06 ماي 2009، جامعة الشلف، الجزائر، ص 08-09.

- **استبعاد التعامل بالربا:** تشكل هذه الخاصية المعلم الرئيسي للمصرف الإسلامي، وذلك لأن الإسلام يحرم التعامل بالربا. ويمثل عدم التعامل بالفائدة علامة واضحة مميزة للمصرف الإسلامي، وتضفي على أنشطته دوافع عقائدية تجعل القائمين عليها يستشعرون أن العمل الذي يمارسونه لا يسعى لتحقيق الربح فقط.

- **اتباع قاعدة الحلال والحرام:** بما أن البنوك الإسلامية تستمد مشروعيتها من تجسيدها للفكر الإسلامي، فإن عليها الالتزام باستخدام هذا المال في الحلال وذلك من خلال توجيه الاستثمار، وأن تكون جميع مراحل العملية الإنتاجية ضمن دائرة الحلال وأيضا تحكيم مبدا احتياجات المجتمع.

- **توجيه الجهد نحو التنمية عن طريق الاستثمارات:** تعتمد المصارف غير الإسلامية على الأنظمة الوضعية التي تقوم على أساس الاقتراض بسعر الفائدة التي يحصل عليها من قبل المودعين، ثم تعيد اقتراضها بفائدة أكبر، والفارق في الفائدة هو الربح، أما المصارف الإسلامية فالتعامل عندها بسعر الفائدة محرم ومرفوض رفضا باتا وبالتالي لا يبقى أمامها سوى الاستثمار المباشر أو غير المباشر.

- **ربط التنمية الاقتصادية بالتنمية الاجتماعية:** المصرف الإسلامي يعمل على تحقيق الربح الاقتصادي والخدمات الاجتماعية فهو يجمع المال من المودعين، ويستثمره في نشاطات تخدم المجتمع بالدرجة الأولى وبالتالي الربط بين التنمية الاقتصادية والتنمية الاجتماعية.

الفرع الثاني: أهداف البنوك الإسلامية:

إذا كان الهدف الرئيسي للبنوك الإسلامية هو تقديم الخدمات المصرفية والاستثمارية في إطار الأحكام الشرعية، فإن لديها العديد من الأهداف الفرعية والتي نميزها كما يلي:

1. **أهداف مالية:** تتمثل في[1]:
   - ✓ جذب الودائع وتنميتها.
   - ✓ استثمار الأموال.
   - ✓ تحقيق الأرباح.
2. **أهداف اقتصادية:** تتمثل في[2]:

[1] محمد حمود فهد بشير، محددات اختيار البنوك الإسلامية من وجهة نظر المتعاملين الأفراد مع البنوك الإسلامية في دولة الكويت دراسة ميدانية، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في المحاسبة، كلية الاعمال، جامعة الشرق الأوسط، 2012، ص 14.

[2] محمود حسين الوادي، حسين محمد سمحان، سهيل أحمد سمحان، النقود والمصارف، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، ط 01، عمان، 2010، ص 191.

- ✓ توظيف أموال أفراد ومؤسسات ودول العالم الإسلامي بداخله.
- ✓ تسيير انتقال رؤوس الأموال الإسلامية بين العالم الإسلامي ومن دول الفائض إلى دول النقص دون توسط العالم الخارجي.
- ✓ إعادة تدوير هذه الأموال داخل العالم الإسلامي بما يحقق نفعه وضره ومصلحته ويحقق له التنمية المنشودة.

3. أهداف تنموية: تتمثل فيما يلي[1]:

- ✓ تسعى البنوك الإسلامية في هذا المجال إلى إيجاد المناخ المناسب لجذب رأس المال الإسلامي الجماعي وبما يحقق إعتاق الدول الإسلامية من أسر التبعية الخارجية التي تستنزف مواردها وتدمر اقتصادها، وزيادة الاعتماد الجماعي على الذات بين الدول الإسلامية ومن ثم تقوية علاقات الترابط والتكامل الاقتصادي بالشكل الذي يعود بالخير على الأمة الإسلامية.
- ✓ تعمل البنوك الإسلامية في إطار سعيها الدائم ومسيرتها الدؤوبة للتنمية الشاملة والعادلة بأسسها الإسلامية على إعادة توطين الأرصدة الإسلامية داخل العالم الإسلامي وتحقيق الاكتفاء الذاتي له من السلع والخدمات الأساسية والاستراتيجية.
- ✓ تهتم البنوك الإسلامية بتنمية الحرفيين والصناعات الحرفية والبيئية، والصناعات الصغيرة والتعاونيات باعتبارها جميعا الأساس الفعال لتطوير البنية الاقتصادية والصناعية في الدول الإسلامية.
- ✓ من خلال التوظيف الفعال لموارد البنك الإسلامي يعمل هذا الأخير على توسيع قاعدة العاملين في المجتمع والقضاء على البطالة بين أفراده، ومن ثم زيادة الناتج الإجمالي للدولة الإسلامية وفي الوقت ذاته يتمكن من وضع رأس المال في موضعه الصحيح ليصبح وسيلة لخدمة الأمة الإسلامية.
- ✓ يعمل البنك الإسلامي على تأسيس وترويج المشروعات الاستثمارية سواء كان ذلك بمعرفته بالكامل، أو عن طريق الاشتراك مع الغير من أصحاب الخبرة والمعرفة.

المطلب الثالث: صيغ التمويل والاستثمار في البنوك الاسلامية

سنتناول في هذا المطلب صيغ التمويل والاستثمار المختلفة في البنوك الإسلامية كالمشاركة، والمضاربة، والمرابحة.

[1] نور عبد المنعم بشناتي، صيغ الصيرفة الإسلامية مقارنة بالصيرفة التقليدية، رسالة مقدمة لنيل درجة الماجستير في الإدارة العامة، كلية إدارة الأعمال، جامعة الجنان، 2009، ص 24.

الفرع الأول: الاستثمار بالمشاركة في البنوك الإسلامية:

1. تعريف المشاركة:

ويقصد بها شركة الأموال، وهي أي عقد ينشأ بين شخصين أو أكثر في رأس المال أو الجهد الإداري بغرض ممارسة أعمال تجارية تدر الربح.

والمشاركة المصرفية عبارة عن صيغة استثمارية وتمويلية متوافقة مع الشريعة، ويمكن أن تشترك فيها عدة أطراف مع المصرف، وتهدف المشاركة مع المصرف من قبل الأفراد إلى تحقيق أرباح من وراء المشاركة بالمال، بينما يبحث المصرف في المشاركة عن تمويل، والعكس صحيح في حال دخول المصرف في مشاركة بأعمال التجارة مع أحد عملائه من التجار. فالمشاركة هي صورة قريبة من المضاربة والفرق الأساسي بينهما أنه في حالة المضاربة يتم تقديم رأس مال من قبل صاحب المال وحده. أما في حالة المشاركة فإن رأس المال يقدم بين الطرفين ويحدد عقد المشاركة الشروط الخاصة بين الأطراف المختلفة[1].

2. أنواع الشركات في الإسلام:

يعد هذا النوع من أهم أساليب التمويل الاستثماري، وقبل التطرق إليه بالتفصيل لا بد من الحديث عن الشركات في الإسلام حيث قسمها البعض كما يلي[2]:

الشكل رقم 01: أنواع الشركات في الاسلام

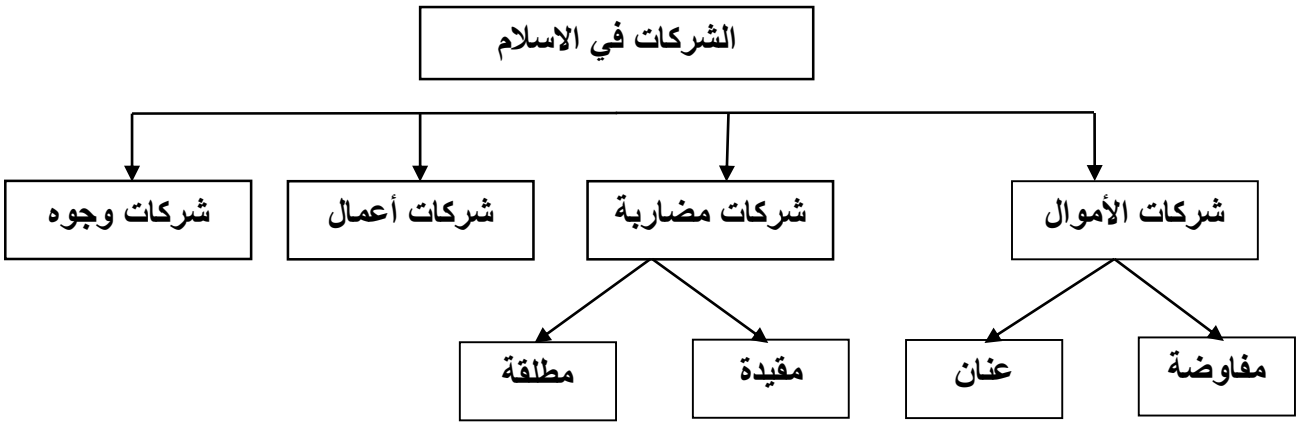

المصدر: كردود أسماء، المنتجات البنكية الإسلامية ودورها في تحسين تنافسية البنوك دراسة حالة بنك البركة، مذكرة لنيل شهادة الماستر في علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، الجزائر، 2015، ص 19.

[1] سيف هشام صباح الفخري، صيغ التمويل الإسلامي، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم المالية والمصرفية، كلية الاقتصاد، جامعة حلب، 2009، ص 07.

[2] كردود أسماء، مرجع سبق ذكره، ص 19-20.

- **شركات الأموال:** هي انشاء مصرف عام يتلقى رؤوس الأموال من الذين يودعون أموالهم في البنوك أو البريد، أو يشترون بها شهادات استثمار أو سندات بالفائدة، ثم يستثمر المصرف هذه الأموال في مشروعات تجارية أو منشآت للتصنيع، والأمثلة متعددة.

- **شركة العنان:** هي أن يشترك المصرف مع صاحب المصنع كل منهما برأس ماله ويكونان شريكين ثم تقسم الأرباح بين المصرف وصاحب المصنع حسب رأس مال كل منهما، وكذلك الخسارة.

- **شركة الأعمال:** هي عقد بين شخصين أو أكثر على الاشتراك في عمل أو أكثر، بدون أن يكون للشركة رأس مال، على أن يكون الربح مشتركا بينهم كل حسب عمله، مثل: الاشتراك في الخياطة، التجارة، السمسرة[1].

- **شركة الوجوه:** هي شركة يتفق فيها اثنان فأكثر ممن ليس لديهم رأس مال، على أن يشتروا شيئا بدين في ذمتهم، ويكون كل واحد كفيل عن الآخر، وشريكا له فيما يشتريه، ثم يبيعون ما يشترونه على أن يكون الربح في هذه التجارة مقسما بينهم[2].

3. توظيف المشاركة في البنوك الإسلامية:

تقوم البنوك الإسلامية على مبدأ أساسي وعام في كل معاملاتها المصرفية من جهة مصادر الأموال ومن جهة استخداماتها، ذلك هو مبدأ المشاركة في الربح والخسارة، وهذا ما يميز البنوك الإسلامية بشكل أساسي عن البنك التقليدي. فالمشاركة أهم أداة لعمل البنوك الإسلامية، حيث تحصل من خلالها على الودائع الفردية السائلة، وتجمعها وتوظفها في استثمارات مختلفة، فهي تجمع الودائع الادخارية والاستثمارية من العملاء بناء على عقود مشاركة، وتقوم بتوظيف هذه الودائع في مشاريع وأنشطة اقتصادية مع المستثمرين بناء على عقود مشاركة أيضا[3].

---

[1] عبلة لمسلف، الدور الاقتصادي للمشاركة المصرفية دراسة مقارنة، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة منتوري، قسنطينة، 2005، ص 17.

[2] نفس المرجع، ص 18.

[3] صارة ويس، فعالية وكفاءة البنوك الإسلامية في التصدي للأزمات المالية، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة وهران، الجزائر، 2011، ص 127.

الفرع الثاني: الاستثمار بالمضاربة:

1. تعريف المضاربة:

المضاربة هي الأداة الأولى من أدوات توظيف الأموال في المصارف الإسلامية، فالمضاربة، أو القراض، اصطلاحا هي عقد بين طرفين على أن يدفع أحدهما نقدًا إلى الآخر ليتاجر فيه على أن يكون الربح بينهما حسب ما يتفقان عليه. فهي اتفاق بين طرفين يقدم أحدهما المال والآخر العمل، على أن يقتسما في الأخير الأرباح حسب الاتفاق أما الخسارة فيتحملها صاحب المال لوحده، وصاحب العمل يكفيه خسارة جهده ووقته[1].

لقد اعتمد معيار المضاربة ضمن المعايير الشرعية للمؤسسات المالية الإسلامية بعد الكثير من المناقشات والتعديلات التي تمت بين المجلس الشرعي والكثير من ممثلي البنوك المركزية ومكاتب المحاسبة وفقهاء الشريعة وهذا ابتداءً من 02 إلى 06 رمضان 1421هـ الموافق لـ 04 إلى 08 ديسمبر 2001م بمكة المكرمة أين قرر المجلس الشرعي لهيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية إصدار معيار شرعي للمضاربة بتاريخ 04 ربيع الأول 1424هـ الموافق لـ 06 ماي 2003م، تم فعلا هذا المعيار والذي يعبر عن القواعد والضوابط المختصرة الصياغة بهدف وصف عقد المضاربة في الصناعة المصرفية الإسلامية بشقيه المطلقة والمقيدة وتكييفهما الفقهي وبيان أحكامها الشرعية مع ما يتضمنه ذلك من شروط الصحة وموانعها مع العناية بالمستجدات والواقع[2].

الشكل رقم 02: آلية صيغة المضاربة

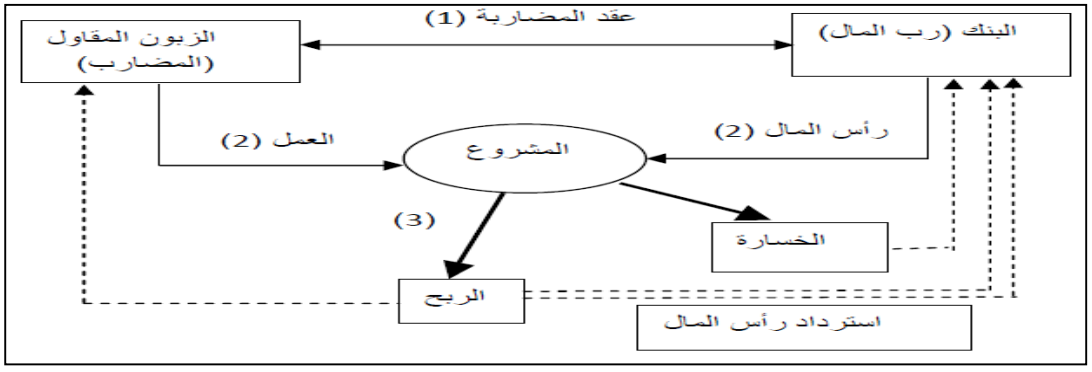

المصدر: لبنى معطى، أساليب وصيغ التمويل الإسلامية للمشاريع المصغرة بين النظرية والتطبيق، مجلة المالية والأسواق، جامعة مستغانم، الجزائر، د.س.ن، ص 335.

[1] سارة بن حيزية، أساسيات الصيرفة الإسلامية، مذكرة لنيل شهادة الماستر في علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة العربي بن مهيدين أم البواقي، الجزائر، 2011، ص 53-54.

[2] ميمي جدايني، التطبيقات الحديثة لعقود المضاربة في المصارف الإسلامية بين التقيد والاطلاق (ماليزيا نموذجا للفترة 2015-2019م)، مجلة المنهل الاقتصادي، المجلد 04، العدد 03، جامعة الوادي، الجزائر، 2021، ص 201-202.

2. أنواع المضاربة: المضاربة نوعان[1]:

أ. **المضاربة المطلقة (تفويض غير محدود):** وهي أن تدفع المال مضاربة من غير تعيين المكان والزمان وصفة العمل، فالمضاربة المطلقة يكون للمضارب فيها حرية التصرف كيفما شاء دون الرجوع لرب المال إلا عند نهاية المضاربة.

ب. **المضاربة المقيدة (تفويض محدود):** وهي التي يشترط فيها رب المال على المضارب بعض الشروط لضمان ماله، حيث يكون فيه تقييدات نوعية وزمانية ومكانية.

3. توظيف المضاربة في البنوك الإسلامية:

تعتبر المضاربة إحدى الأدوات التي يستخدمها البنك الإسلامي في توظيف الأموال وتمويل المشروعات، حيث يكون البنك رب المال، بالإضافة إلى كونها أحد وسائل جذب الادخارات وتشغيلها، حيث يكون البنك رب العمل. ولعل أساس مشروعية المضاربة في الفقه الإسلامي هو أنها تساهم في تحقيق التعاون بين المال والعمل بعيدا عن الربا والفوائد المحرمة شرعا، فالمضاربة هي نظام تمويلي إسلامي يقوم على تسخير المال المجمع لدى البنك الإسلامي لكل فرد قادر على العمل وراغب فيه كل حسب خبرته ومهارته، كما هي مصدر تمويلي للشركات، فالمضاربة أداة فعالة في توظيف الأموال بدلاً من الاكتناز من جهة، وتوظيف الطاقات القادرة على العمل من جهة ثانية، وتذويب الفوارق بين الأغنياء الذين يمتلكون والفقراء الذين يقدرون على العمل من جهة ثالثة، وعلى أية حال يجب على البنوك الإسلامية أن تنتهج في استخدامها للمضاربة سياسة انتقائية بالنسبة للأشخاص الذين تتعامل معهم بدقة متناهية حفاظًا على أموال البنك وعملاءه من المودعين وأيضا بهدف تحقيق عوائد ملائمة على أموال المضاربة[2].

الفرع الثالث: الاستثمار بالمرابحة:

1. تعريف المرابحة:

المرابحة هي نقل ما ملكه بالعقد الأول، بالثمن الأول مع زيادة ربح معلوم، وتجدر الإشارة إلى أن المرابحات الإسلامية هي ما يعرف بالفقه الإسلامي البيوع، وبيع المرابحة هو أحد أنواع البيوع الإسلامية الأساسية[3].

[1] سيف هشام صباح الفخري، مرجع سبق ذكره، ص 05.

[2] صارة ويس، مرجع سبق ذكره، ص 124.

[3] لبنى معطى، مرجع سبق ذكره، ص 340.

2. أنواع التمويل بالمرابحة:

تمارس المصارف الإسلامية التمويل بالمرابحة بطريقتين رئيسيتين[1]:

- **بيع المرابحة العادية:**

وهي التي تتكون من طرفين هما البائع والمشتري، ويمتهن فيها البائع التجارة فيشتري السلع دون الحاجة إلى الاعتماد على وعد مسبق بشرائها، ثم يعرضها بعد ذلك للبيع مرابحة بثمن وربح يتفق عليه، وتسمى كذلك بالمرابحة الفقهية، ونظرًا لأن هذه الصيغة لا تتلاءم مع طبيعة نشاط البنك، عمل الباحثون على إيجاد صيغة أخرى تتلاءم وطبيعة نشاطه والتي تتمثل في بيع المرابحة للأمر بالشراء.

- **المرابحة المصرفية (المرابحة للآمر بالشراء):**

وهو من صور المرابحة المنتشرة في واقعنا المعاصر، التي يشتري فيها البنك السلعة بناء على طلب المشتري وذلك على أساس وعد منه بشراء تلك السلعة مرابحة، وبيعها له بزيادة معلومة مع بيان الثمن الأساسي للسلعة وسداد الثمن على أقساط معينة، وعلى ذلك يتكون عقد المرابحة للآمر بالشراء من وعد بالشراء صادر من الطالب لشراء السلعة بالمرابحة من البائع الأول إذا تحققت الأوصاف المتفق عليها والثمن والربح، وعقد الشراء بين البائع الأول والبنك الإسلامي، وعقد الشراء بين الواعد بالشراء (الزبون) والبائع الأول للمرابحة، وقد أجاز مجمع الفقه الإسلامي الدولي صورة المرابحة للآمر بالشراء إذا وقعت على سلعة بعد دخولها في ملك البنك الإسلامي، وحصول القبض المطلوب شرعا، طالما كانت تقع على البنك الإسلامي مسؤولية التلف قبل التسليم، وتبعه الرد بالعيب الخفي ونحوه من موجبات الرد بعد التسليم، وتوافرت شروط البيع، فالبائع لابد أن يكون مالكا وحائزا للسلعة ومتحملا لمخاطرها حتى لا يكون بائعا لما ليس عنده.

إن صيغة التمويل بالمرابحة تمكن العميل من الحصول على حاجاته التمويلية، ودفع قيمتها بالكيفية التي تتلاءم مع طبيعة عمله، وبدون أن يحصل له من جراء ذلك غبن أو ظلم، وهذا ما يحتاج إليه كل مستثمر تتزايد مصاريفه بشكل يفوق طاقاته عند بداية الدورة الإنتاجية، وفي المقابل تزداد إيراداته في نهاية الدورة الإنتاجية، لكن في المقابل لا تصلح المرابحة لتوفير السيولة، أو تمويل رأس المال العامل أو التمويل طويل الأجل للمشروع الإنتاجي، مما يعكس أهمية تنوع أساليب التمويل الإسلامي[2].

---

[1] شوقي بورقبة، الكفاءة التشغيلية للمصارف الإسلامية دراسة تطبيقية مقارنة، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، 2010، ص 19.

[2] عبلة لمسلف، مرجع سبق ذكره، ص 55.

خلاصة الفصل:

من خلال دراستنا لهذا الفصل والذي تطرقنا فيه إلى ابراز المفاهيم العامة لكل من البنوك التقليدية والإسلامية منذ نشأتها والتي كانت عبارة عن بيوت للصيرفة إلى أن أصبحت عبارة عن مؤسسات مالية تقوم بعملية تمويل المشاريع الاقتصادية والمساهمة في التنمية الاجتماعية من خلال تطوير وتنويع الأساليب.

فتطرقنا إلى خصائص كل من البنوك التقليدية والبنوك الاسلامية، أهدافها ووظائفها، مع التركيز على البنوك الإسلامية وصيغ التمويل والاستثمار فيها.

فما هو سبب التحول المصرفي من البنوك التقليدية إلى البنوك الإسلامية؟ آثاره ومعوقاته؟ وما هي أوجه التشابه وأوجه الاختلاف بين هذين النوعين؟ هذا ما سنتطرق له في الفصل الثاني.

الفصل الثاني:

آليات التحول من الصيرفة التقليدية إلى الصيرفة الاسلامية

تمـــهيد:

تتابعت الأزمات التي ضربت العالم المالي لتُظهر هشاشة النظام البنكي التقليدي فزاد الاهتمام بمحاولة إصلاحه من خلال البحث عن حلول أكثر ضمانا لتحقيق استقرار في النمو الاقتصادي، لذلك توجهت أنظار الخبراء الماليين والاقتصاديين إلى البنوك الإسلامية بعد أن أظهرت أسلوبها المتميز في التصدي للصدمات.

وبهذا فرضت البنوك الإسلامية نفسها من خلال انتشارها على نطاق واسع في العالم المالي الشرقي والغربي، وأثبتت مكانتها من خلال تحقيق عوائد أفضل من نظيرتها التقليدية، هكذا انتقل الاهتمام من إنشاء بنوك إسلامية جديدة إلى قيام العديد من البنوك والمؤسسات المالية التقليدية بالانتقال من النظام التقليدي وتحولها بالكامل إلى بنوك إسلامية تعمل وفقا لأحكام الشريعة الإسلامية.

سنحاول في هذا الفصل التطرق إلى أهم ميزات التحول من الصيرفة التقليدية إلى الصيرفة الإسلامية، وهذا من خلال:

المبحث الأول: ماهية تحول البنوك التقليدية للصيرفة الاسلامية

المبحث الثاني: معوقات وآثار التحول من الصيرفة التقليدية إلى الصيرفة الإسلامية

المبحث الأول: ماهية تحول البنوك التقليدية للصيرفة الاسلامية

سنقوم في هذا المبحث بتحديد مفهوم تحول البنوك التقليدية للصيرفة الاسلامية، وأسباب هذا التحول، وآلياته ومبادئه والجهات المسؤولة عنه، بالإضافة إلى مراحل التحول وأشكاله.

المطلب الأول: مفهوم تحول البنوك التقليدية للصيرفة الاسلامية

مع تصاعد درجة المنافسة بين البنوك التقليدية والإسلامية في العالمين الإسلامي والغربي، برزت ظاهرة التحول في الأعمال المصرفية من التقليدي إلى الإسلامي بهدف الاستجابة لشريحة واسعة من العملاء ممن يرغبون في تجنب التعامل مع الفوائد المصرفية التي هي أصل الربا أخذا وعطاءا.

الفرع الأول: تعريف تحول البنوك التقليدية للصيرفة الإسلامية:

التحول في اللغة هو التنقل من موضع إلى موضع آخر، والانتقال من حال إلى حال، والاسم الحِول، وقيل بمعنى طفِق وأخذ وتهيأّ لفعله، ونقطة التحول هي الحدّ الفاصل بين أمرين يكون الأمر الثاني منهما أحسن حالاً من الأول، أما الحِولُ فإنه يجري مجرى التحويل[1].

يقصد بتحول بنك تقليدي إلى بنك إسلامي ترك البنك التقليدي للعمل بالمعاملات الفاسدة، والانتقال إلى العمل بالمعاملات الصالحة، أي إبدال المعاملات المخالفة للشريعة الإسلامية بما أحله الله من معاملات مصرفية، ويكون ذلك من خلال التخلي عن الخدمات التي تدرّ أرباحا ربوية وإدخال خدمات تتماشى مع مبادئ الشريعة الإسلامية، وهذا التحول يكون وفقًا لتنظيمات وإجراءات شرعية، إدارية وقانونية[2].

تحول البنوك التقليدية إلى الصيرفة الإسلامية، الانتقال من الصيرفة المعتمدة على سعر الفائدة في المعاملات المصرفية إلى الصيرفة الإسلامية المرتكزة على مبدأ المشاركة (ربح أو خسارة)، بالتالي الالتزام بأحكام الشريعة الإسلامية بناءً على هذا الانتقال، يمكن لهذا التحول أن يأخذ شكل التحول الكلي في حالة التزام البنك التقليدي بجميع أحكام ومتطلبات العمل المصرفي الإسلامي، كما قد يكون جزئي في حالة اعتماد بعض المنتجات فقط[3].

---

[1] ابن منظور، لسان العرب، دار المعارف، القاهرة، مصر، المجلد 06، ج 09، باب الحاء، مادة حول، 1981، ص 1056.

[2] سلمى بوقطاية، عبد الحفيظ مازري، تقييم ظاهرة تحول البنوك التقليدية إلى بنوك إسلامية في الجزائر، مجلة البشائر الاقتصادية، جامعة بشار، الجزائر، المجلد 04، العدد 02، 2018، ص 288.

[3] العونية بن زكورة، التحول إلى الصيرفة الإسلامية في الجزائر آفاق وتطلعات، المجلة المغاربية للاقتصاد والمناجمنت، جامعة معسكر، الجزائر، المجلد 07، العدد 02، 2020، ص 243.

الفرع الثاني: دوافع وأسباب التحول المصرفي:

تتجه العديد من المصارف إلى التحول للعمل المصرفي الإسلامي أو إلى تقديم منتجات مصرفية إسلامية بجانب المنتجات المصرفية التقليدية للعديد من الأسباب أهمها:

1. دوافع عقائدية: ترتكز البنوك الإسلامية على أساس عقائدي تختلف عن البنوك التجارية، حيث يقوم على مبدأ الاستخلاف بأن ملكية المال هو لله سبحانه وتعالى وللإنسان بالوكالة، ويعتبر العمل بأحكام الشريعة الإسلامية جزء من الإيمان وترك الربا والتخلص منه، ومن أهم أسباب تحول البنوك التقليدية إلى بنوك إسلامية لتحقيق الإيمان بهذا المفهوم، فالبنوك الإسلامية تستمد أساسها العقائدي من الشريعة الإسلامية وهو ما يعني أن لها إيديولوجية تختلف عن البنوك التقليدية في إطار عام يحكمها الالتزام بالشريعة الإسلامية[1].

2. دوافع شرعية: يُعتبر الانتماء الديني والاعتقاد بوجوب الاستجابة لأمر الله تعالى بتطبيق شرعه والالتزام بأوامره ونواهيه من جهة، والإيمان بحرمة الربا حرمة قطعية بجميع صوره وأشكاله والتسليم بأن نظام الفوائد المصرفية إنما هو نظام ربوي فاسد شرعاً بلا ريب من جهة أخرى، من أهم الدوافع وراء تحول المصرف التقليدي للعمل وفق الأحكام الشرعية الإسلامية، وهذا الدافع مستمد من مبدأ التوبة والتوقف عن ممارسة الأعمال المخالفة للشريعة وخاصةً الربا[2].

3. دوافع اقتصادية: تتمثل الدوافع الاقتصادية في النقاط التالية[3]:

- ✓ تلبية احتياجات العملاء من المنتجات البنكية، وأساليب الاستثمار المتوافقة وأحكام الشريعة الإسلامية؛
- ✓ انخفاض معدل المخاطرة وتحقيق أرباح إضافية، خاصةً وإن العمل البنكي الإسلامي يمثل مصدرًا لمضاعفة الربحية من عوائد عمليات التمويل مقارنةً بالتمويل التقليدي؛
- ✓ ضعف تدخل البنوك التجارية في السوق المصرفية وعجزها من مواجهة منافسة البنوك الأخرى، وتحول العديد من العملاء عنها نحو البنوك الإسلامية، مما زاد من انتشار المؤسسات الإسلامية بشكل كبير.

---

[1] فريدة معارفي، مفتاح صالح، نوافذ المعاملات الإسلامية في البنوك التقليدية الدوافع والمتطلبات تجربة بنك بوميبترا التجاري نموذجا، المجلة الدولية للبحوث الإسلامية والإنسانية المتقدمة، المجلد 04، العدد 03، 2014، ص 269-270.

[2] مريم سعد رستم، تقييم مداخل تحول المصارف التقليدية إلى مصارف إسلامية نموذج مقترح للتطبيق على المصارف السورية، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم المالية والمصرفية، كلية الاقتصاد، جامعة حلب، 2014، ص 15.

[3] فريدة معارفي، مفتاح صالح، مرجع سبق ذكره، ص 270.

4. دوافع قانونية: تتمثل الأسباب القانونية لتحول البنوك التقليدية للعمل المصرفي الإسلامي فيما يلي[1]:

✓ الدعم الحكومي الرسمي لعملية التحول، إما بإصدار نصوص تشريعية لترخيص عملية التحول وتنظيمها، أو بالمساهمة المادية لمؤسسات حكومية بحصة في رأس مال المؤسسة المتحولة بهدف إنجاحها؛

✓ تقييد البنوك التقليدية بقوانين منظمة في مختلف الدول بأن تلتزم بنشاط الوساطة المالية بين طرفي العجز والفائض وفق استراتيجية الإقراض والاقتراض بالربا، في حين أن البنوك الإسلامية تتميز بالطبيعة الخاصة للمصرفية الإسلامية من خلال نشاط الاستثمار المباشر إلى جانب الوساطة المالية، الأمر الذي يعد قيمة استراتيجية مضافةً إلى أداء البنوك التقليدية فالإسلامية تستثمر بشتى أنواع الاستثمار المباشر لنفسها أو للغير "بنوك تجارة" أو "بنوك شاملة" وهو ما ترغب فيه التقليدية في الاستفادة من هذه الميزة الاستراتيجية وهي الاستثمار.

المطلب الثاني: آليات التحول إلى البنوك الإسلامية، مبادئه والجهات المسؤولة عنه

لقد تزايد التحول نحو أعمال الصيرفة الإسلامية بعدة أساليب وأشكال، حيث تعتمد البنوك التقليدية في تحولها على مبادئ معينة.

الفرع الأول: أساليب التحول إلى الصيرفة الإسلامية:

أ. التحول الجزئي للصيرفة الإسلامية: يتم مزج الخدمات المصرفية والاستثمارية للبنوك التقليدية مع البنوك الإسلامية، وهنا تتعدد صيغ التحول الجزئي[2]:

✓ **الصيغة الأولى:** استحداث خدمات وصيغ مصرفية تتوافق مع أحكام الشريعة، تقدم مع الخدمات المصرفية للبنك التقليدي، الملاحظ في هذا النموذج هو امتزاج الخدمات المصرفية بين ما هو مباح وغير المباح.

✓ **الصيغة الثانية:** انشاء نوافذ متخصصة تتوافق مع الشريعة، أين يتم تقديم خدمات مصرفية واستثمارية، بتخصيص وحدة تعنى بهذا النوع من النشاط دون استقلالها المالي والإداري عن المصرف التقليدي.

[1] كهينة رشام، مرجع سبق ذكره، ص 102-103.

[2] العونية بن زكورة، مرجع سبق ذكره، ص 244.

✓ **الصيغة الثالثة:** فتح فروع متخصصة تتوافق مع أحكام الشريعة، قد تكون هذه الأخيرة تابعة لإدارة البنك التقليدي كما قد تمتلك إدارة مستقلة لها وهو من أكثر الأساليب المستخدمة للتخلص من المعاملات الربوية.

✓ **الصيغة الرابعة:** إنشاء مصرف جديد تتوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية ملك للبنك التقليدي بحيث يتمتع بالاستقلالية الإدارية (أقل الأساليب انتشارًا).

ب. التحول الكلي للصيرفة الإسلامية:

تغير نمط عمل المصرف كليًا للإسلامي وفق المداخل التالية الموضحة في الشكل أدناه:

الشكل رقم 03: مداخل التحول للصيرفة الإسلامية

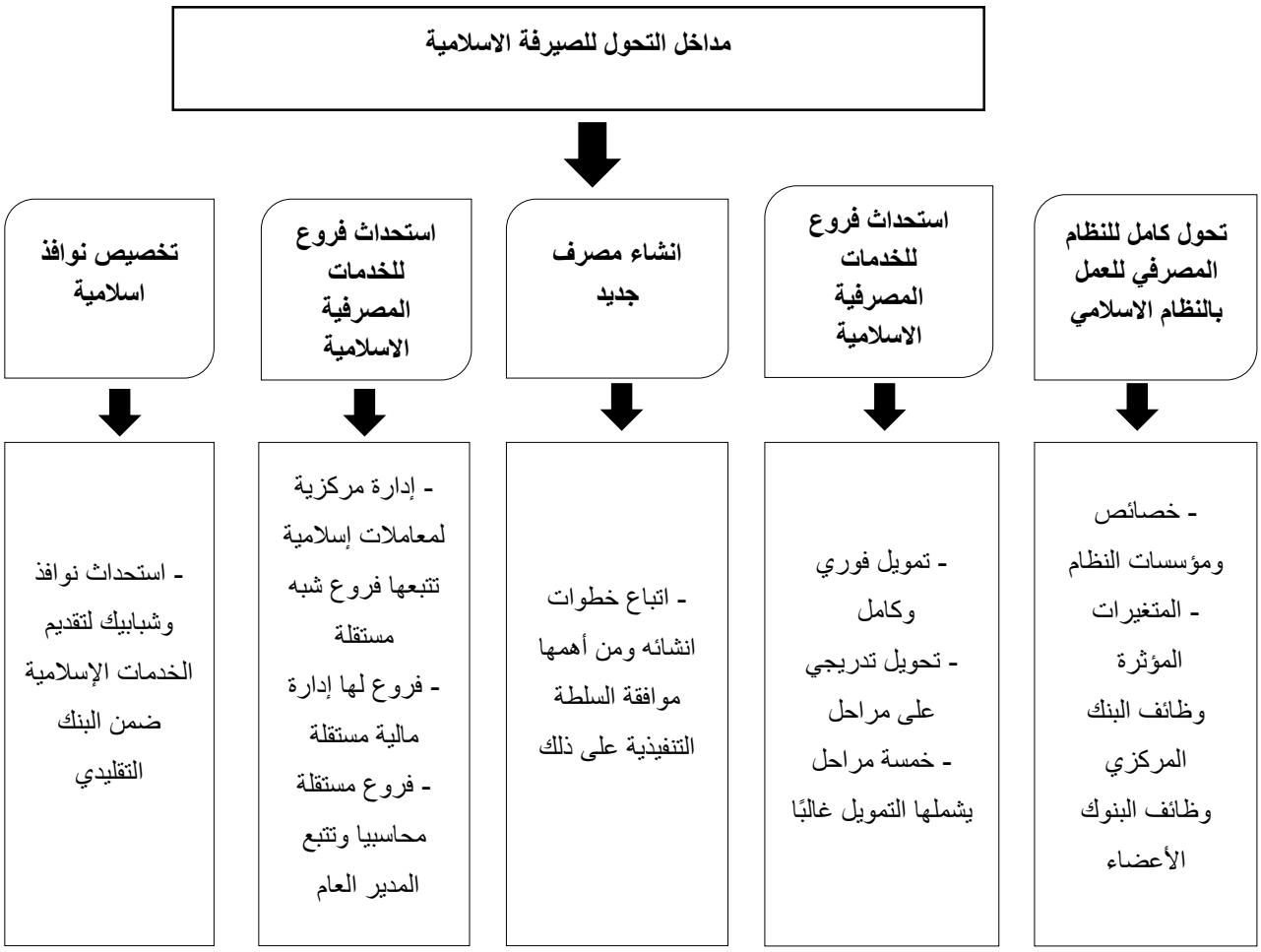

المصدر: العونية بن زكورة، مرجع سبق ذكره، ص 245.

الفرع الثاني: مبادئ التحول إلى الصيرفة الإسلامية والجهات المسؤولة عنه:

حتى يتمكن البنك التقليدي من تحقيق النجاح المرغوب فيه من خلال عملية التحول وجب عليه اتباع جملة من المبادئ وأهمها ما يلي[1]:

1. **إعداد خطة استراتيجية للتحول ذات رؤيا واضحة محددة المراحل:** وهذا بإعداد جدول زمني محدد ومعلن رسميا يقره العلماء ذو الخبرة في المجال المصرفي والتأكيد على أهمية الالتزام التام بالتطبيق العملي لهذا الجدول.

2. **اعداد الخطط اللازمة لتدريب العاملين:** من خلال عدة مراحل لتزويدهم بالمفاهيم الأساسية لفقه المعاملات والإجراءات الفنية لتطبيق المنتجات المصرفية الإسلامية؛

3. **تعيين هيئة للرقابة الشرعية:** تعمل على التثبت من شرعية العقود وصيغ الاستثمار التي تعمل بمقتضاها الفروع الإسلامية المحولة فيتمكن المراقب الداخلي الشرعي أو الإدارة الداخلية للرقابة الشرعية من قياس مدى التزام الوحدات المحولة بتنفيذ قرارات الهيئة الشرعية؛

4. **التدرج في التطبيق:** لا يمكن النجاح في تنفيذ تجربة التحول بسرعة لأن الطبيعة التشابكية للأعمال المصرفية تحول دون ذلك، وبالتالي فاتباع منهج تدريجي يعني للقائمين على هذا العمل الوقت اللازم لتدريب العاملين على الآليات الضرورية، وإعطاء فرصة للعملاء من خلال الاتصال بهم لتهيئتهم لهذا التحول؛

5. **الاستمرار وعدم التراجع:** اتخاذ قرار التحول واعلانه للمجتمع يحتم على البنك الاستمرار في هذا التوجه وليس هناك ضرر في تباطؤ عملية التحول بسبب مواجهتها لبعض العقبات لكن لا يجب العدول على الفكرة.

المطلب الثالث: مراحل وأشكال التحول إلى الصيرفة الإسلامية

كان من الطبيعي أن تختلف المصارف التقليدية في مداخلها إلى العمل المصرفي الإسلامي، فلكل مصرف خططه وأهدافه التي قد تتفق وقد تختلف مع غيره من المصارف حسب ظروفه وحسب الأسواق التي يريد أن يخدمها.

[1] تسعديت بوسبعين، تحول بنك تقليدي إلى مصرف إسلامي من خلال إنشاء فروع ونوافذ إسلامية، مجلة معارف للعلوم القانونية والاقتصادية، جامعة سعد دحلب، البليدة، الجزائر، العدد 11، 2011، ص 243-244.

الفرع الأول: مراحل تحول البنوك التقليدية إلى إسلامية: نلخص فيما يلي أهم مراحل التحول[1]:

- **بيع منتجات إسلامية:** يقتضي ذلك بيع منتجات إسلامية، مع الإبقاء على المعاملات الربوية، غير أنها قوبلت بالرفض من طرف المفكرين والعملاء على حدٍ سواء.
- **نوافذ إسلامية في مصارف تقليدية:** حتى يتم تجنب التداخل بين المعاملات الربوية والإسلامية فتحت بعض البنوك نوافذ خاصة ببيع المنتجات الإسلامية فقط، ويقصد بها بشكل عام قيام المصرف التقليدي بتخصيص جزء من فرعه الربوي لتقديم الخدمات الإسلامية.
- **مصارف فتحت فروع:** هناك من بين المصارف التي اعتمدت على فتح فروع إسلامية تابعة لها، من أجل تقديم خدمات إسلامية متكاملة للعملاء.

الفرع الثاني: أشكال تحول البنوك التقليدية إلى إسلامية:

ويقصد بشكل التحول: الطريقة التي اختار المصرف التقليدي أن يمارس من خلالها العمل وفق أحكام الشريعة، وفيما يلي أهم أشكال هذا التحول:

التحول الكلي:

من خلال إحلال الأعمال المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية مكان الأعمال المخالفة، وبذلك يتحول المصرف بالكامل إلى العمل وفق أحكام الشريعة الإسلامية، ويتوقف عن ممارسة أي أعمال مخالفة لأحكام الشريعة وعلى رأسها التعامل بالربا، ويعد هذا الشكل من أكثر الأشكال مصداقية في التحول، إذ إنَّه مبني على الابتعاد عن ممارسة أي أعمال مخالفة لأحكام الشريعة الإسلامية[2].

التحول الجزئي:

يبدأ بتحول فرع أو أكثر من الفروع التقليدية لتقدم منتجات مصرفية إسلامية أو تقديم منتج تمويل متوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية، بحيث لا توجد أية رغبة من إدارة المركز الرئيسي للبنك في التحول الكلي، كما ينشئ لهذه الفروع إدارة مستقلة، تتولى الاشراف على عملية التحول والعمليات المصرفية التي تقوم بها، وقد أخذ بهذا المدخل بهذا المدخل بنك مصر، بنك الأهلي التجاري السعودي...الخ[3].

[1] عز الدين شرون، آليات تحول البنوك التقليدية إلى إسلامية، مجلة الباحث الاقتصادي، جامعة سكيكدة، الجزائر، العدد 07، 2017، ص 184.
[2] يزن خالف سالم العطيات، مرجع سبق ذكره، ص 52.
[3] تسعديت بوسبعين، مرجع سبق ذكره، ص 245.

المبحث الثاني: معوقات وآثار التحول من الصيرفة التقليدية إلى الصيرفة الإسلامية

سعيًا من البنوك التقليدية في التوجه نحو الصيرفة الإسلامية قامت بفتح فروع إسلامية، وأقسام ووحدات متخصصة وطرح منتجات مالية إسلامية إلى جانب التقليدية، وكذا تحويل بنوك تقليدية إلى إسلامية، إلى جانب تأسيس مصارف إسلامية قائمة بذاتها ما زاد من إقبال البنوك التقليدية خاصة في الدول الغربية على ممارسة الأعمال المصرفية الإسلامية بعدة أشكال وأساليب وآثار مختلفة.

المطلب الأول: المعوقات التي تواجه تحول البنوك التقليدية إلى بنوك إسلامية

يواجه البنك التقليدي في رغبته إلى التحول نحو ممارسة الأعمال المصرفية الإسلامية معوقات من شأنها أن تمنع أو تعيق استراتيجية التحول منها القانونية والإدارية وفيما يلي بيان لها:

الفرع الأول: المعوقات القانونية:

وتتمثل في كافة الأمور والإجراءات القانونية التي من شأنها أن تعرقل تنفيذ قرار التحول لممارسة الأعمال المصرفية الإسلامية والتي قد تؤثر إلى حدّ ما على خطة تحوله، وتتمثل في النقاط التالية[1]:

- ✓ صعوبة التوفيق بين موافقة البنك المركزي من جهة، واتخاذ الجمعية العمومية قرار التحول من جهة أخرى لتلازمهما وتوقف كل منهما على الآخر؛
- ✓ تأخر صدور الموافقة النهائية عن الجهات المختصة عن تحول البنك التقليدي، يترتب عنه استمرار التعامل بالمخالفات الشرعية، أو التوقف عن تقديمها والذي قد يعرض البنك لخسائر مالية؛
- ✓ عدم وجود قوانين مصرفية منظمة للمتطلبات القانونية لتحول البنوك التقليدية للعمل وفق أحكام الشريعة الإسلامية وتفاوتها من دولة لأخرى؛
- ✓ وجود فراغ تشريعي في بعض الدول لا يوضح العلاقة بين البنوك الإسلامية والبنوك المركزية أو بين البنوك الإسلامية وعدم التفرقة بين العمل المصرفي الإسلامي والتقليدي ما ينجر عنه بعدم السماح بالترخيص لها، كما لا تتوفر لها الأدوات المقبولة إسلاميًا للاستفادة من التسهيلات المصرفية التي تتيحها عادةً للبنوك التقليدية؛
- ✓ هيمنة القوانين الوضعية في أغلب الدول العربية والإسلامية التي تعتبر العقود الربوية صحيحة من الناحية القانونية مما يحول دون الالتزام بتعديلها عند التحول بما يتوافق وأحكام الشريعة الإسلامية؛

[1] كهينة رشام، مرجع سبق ذكره، ص 107.

✓ التأخر في تعديل العقود الربوية خاصةً التي رفض أصحابها تعديلها بحكم القانون ما يعني الاستمرارية في ممارسة المخالفات الشرعية وهو ما يؤدي إلى عرقلة وتأخير عملية التحول.

الفرع الثاني: المعوقات الإدارية:

تتلخص الصعوبات الفنية والإدارية التي تواجه البنك المتحول والتي تعيق تحقيق المتطلبات الإدارية للعمل وفق أحكام الشريعة الإسلامية ضمن النقاط التالية[1]:

✓ عدم وضوح الرؤيا على مستوى البنك ككل بطبيعة عملية التحول المصرفي ومتطلباتها، مما ينعكس على رؤية القوى العاملة التي ستتولى مهمة التنفيذ المباشر؛

✓ قصور في إعداد الخطة من اللجنة المختصة وغموض في متطلباتها؛

✓ التنافس غير البناء بين القائمين على إدارة الفروع بشقيها الإسلامي والتقليدي؛

✓ عدم تجاوب إدارة البنك مع مستجدات التحول بالسرعة المناسبة، أو اتخاذ قرارات متسرعة؛

✓ ظهور الحاجة لإعادة تشكيل الهيكل التنظيمي للبنك لظهور أقسام، وإدارات جديدة، وتغيير المهام والوظائف مما يتطلب الدقة والتأني في اختيار الشكل التنظيمي المناسب للوضع المتحول؛

✓ عدم توفر الكوادر البشرية الملائمة لتنفيذ التحول التي ستضيف لها ميزة تشغيلية جديدة، مما سيزيد من الأعباء على عاتق إدارة البنك بضرورة إعداد البرامج التدريبية الملائمة لمتطلبات العمل الوظيفي في الوضع المتحول إليه؛

✓ عدم توفر أسس محاسبية ونظام محاسبي خاص بالخدمات والمنتجات المتوافقة وأحكام الشريعة؛

✓ محدودية منتجات الصيرفة الإسلامية المتوافقة وأحكام الشريعة الإسلامية.

المطلب الثاني: آثار تحول البنوك التقليدية إلى المصرفية الإسلامية

لظاهرة تحول البنوك التقليدية نحو العمل المصرفي الإسلامي العديد من الآثار الإيجابية والسلبية التي يصعب وضعها تحت حصر، إلاّ إننا سوف نلقى الضوء على أهمها فيما يأتي.

الفرع الأول: الآثار الإيجابية لتحول البنوك التقليدية إلى بنوك إسلامية:

تتمثل أهم الآثار الإيجابية لعملية تحول البنوك التقليدية إلى بنوك اسلامية فيما يلي[2]:

[1] كهينة رشام، مرجع سبق ذكره، ص 108.

[2] مصطفى إبراهيم محمد مصطفى، مرجع سبق ذكره، ص 126-127.

✓ أظهرت هذه الظاهرة وجود شرائح كبيرة من أفراد المجتمعات الإسلامية ترغب بل وتبحث عن البديل الإسلامي للبنوك التقليدية، وهو الأمر الذي أكده الإقبال الكبير على الفروع والوحدات والمنتجات الإسلامية التي تقدمها البنوك التقليدية في ظل غياب أو محدودية المصارف الإسلامية.

✓ أدت هذه الظاهرة إلى انتعاش الحركة الفكرية في مجال الاقتصاد الإسلامي وفقه المعاملات، ووسعت من دور الهيئات الشرعية، وساهمت في ابتكار العديد من المنتجات المصرفية التي لم تكن معروفة أو مطبقة من قبل بالمصارف الإسلامية.

✓ ساهمت هذه الظاهرة في إذكاء روح المنافسة مع المصارف الإسلامية الأمر الذي انعكس بالإيجاب على تخفيض تكاليف التمويل الإسلامي على طالبي التمويل، وكذا فتح قنوات ادخارية لأصحاب الفوائض المالية، وفي ذلك كسر لنوع من الاحتكار الذي مارسته بعض المصارف الإسلامية قبل انتشار هذه الظاهرة مقارنة بما كان عليه الوضع قبل انتشار ظاهرة التحول.

✓ لفت انتباه السلطات النقدية إلى ضرورة التجاوب مع طلبات البنوك التقليدية التي ترغب في إدخال العمل المصرفي الإسلامي ضمن أعمالها، فقد سارع العديد من الدول إلى سنّ قوانين تنظم عمل البنوك الإسلامية والبنوك التقليدية التي ترغب في التحول للمصرفية الإسلامية.

الفرع الثاني: الآثار السلبية لتحول البنوك التقليدية إلى بنوك إسلامية:

يعد تحول البنوك التقليدية بشكل فروع إسلامية، أو نوافذ متخصصة خطوة إيجابية للتحول إلى العمل بالنظام المصرفي الإسلامي إلا أنه قد يترتب عنها آثار عكسية لها نتائج سلبية نوضحها فيما يلي[1]:

✓ إن موافقة البنوك المركزية على انشاء البنوك الربوية لفروع إسلامية يثير تساؤلاً هاما عن كيفية فهم تحفظ البنوك المركزية على نشاط البنوك الإسلامية وفي نفس الوقت يسمح للبنوك الربوية بفتح فروع إسلامية.

✓ تماطل مالكي البنوك الربوية على بذل المزيد من الجهود لتحويل تلك البنوك إلى الالتزام الكامل للتعامل وفقًا لأحكام الشريعة الإسلامية وهو ما أثبتته العديد من التجارب؛

✓ قد يؤدي تقديم العمل المصرفي الإسلامي من قبل البنوك التقليدية إلى إعاقة انشاء بنوك إسلامية جديدة، أو عدم التوسع في انشاء المزيد منها؛

[1] كهينة رشام، مرجع سبق ذكره، ص 110.

✓ إن تقديم الخدمات المصرفية الإسلامية من قبل فروع البنوك الربوية من شأنه أن يشوه العمل المصرفي الإسلامي لاشتباهه بالربا.

المطلب الثالث: الفرق بين المصارف التقليدية والمصارف الإسلامية

إن طبيعة وطريقة العمل المتبعة في كلا النظامين التقليدي والإسلامي تفرض وجود أوجه اختلاف وفروق بينهما، سنوضحهما فيما يلي.

الفرع الأول: أوجه الاختلاف بين المصارف التقليدية والمصارف الإسلامية:

الجدول الموالي يبين الفروقات بين المصارف التقليدية والمصارف الإسلامية[1]:

الجدول رقم 02: الفروقات بين المصارف التقليدية والمصارف الاسلامية

المقارن	المصارف التقليدية	المصارف الإسلامية
الوظيفة الأساسية	الإقراض والاقتراض مقابل فائدة محددة	المضاربة الشرعية ومختلف أشكال التمويل مثل المشاركة والمرابحة
الأهداف العامة	تعظيم حقوق المساهمين بالاعتماد على سعر الفائدة مع التركيز على عاملي المخاطرة والربحية في جميع تعاملاتها	تعظيم حقوق المساهمين والخسارة الناجمة عن ممارسة الأعمال الشرعية وتطهير العاملات المصرفية من الربا وبناء نظام اقتصادي إسلامي
الضوابط المهنية	إدارة الأصول والخصوم بأفضل ربحية ممكنة من خلال سعر الفائدة	إدارة الأصول والخصوم بأفضل ربحية ممكنة مضبوطة بأسس شرعية للمصرف
العمليات والأهداف تتوافق مع	قوانين المصارف العالمية	ضوابط الشريعة الإسلامية
الوساطة المالية بين العميل والمصرف	تنفذ كمقرض ومقترض	تنفذ كشريك
المال هو	سلعة يتم الاتجار فيها	وسيلة يتم الاتجار بها
الضمانات المطلوبة	عقارية وتجارية وشخصية	ضمان المشروع ودراسة الجدوى وتقديم الكفلاء
التضخم	يعادل سعر الفائدة السائد على أقل تقدير	لا يوجد لأن المصرف شريك في الربح والخسارة

[1] سامر مظهر قنطقجي، الفروق الجوهرية بين المصارف الربوية والمصارف التقليدية، مجلة الاقتصاد الإسلامي العالمي، المجلس العام للبنوك والمؤسسات المالية الإسلامية، العدد 75، 2014، ص 13-17.

تحصيل وحسم السندات	موجود مقابل فائدة ربوية	غير موجودة لأنها تعتمد على الربا
التعامل مع المصارف الأخرى	على أساس الفائدة الربوية	على أساس صيغ التمويل الإسلامية وفي المعاملات الجائزة شرعًا
العلاقة مع البنك المركزي	على أساس الفائدة الربوية	وديعة بدون فوائد ربوية
أسهم المصرف تُباع في البورصة	نعم تباع في البورصة	نعم تباع في البورصة
الرقابة الشرعية	غير موجودة	موجودة ويجب أن تكون ذات سمعة جيدة
صيغ التمويل	التمويل التقليدي يحدد علاقة المصرف بالمقرض بفائدةٍ دومًا	التمويل الإسلامي مضارب في المدى القصير، ومتاجر على المدى الطويل
المخاطر	يتحملها المقترض لأن للمقرض ضمانات	مشتركة بين المصرف ومالك المشروع
الخدمات المقدمة	جميع الخدمات المصرفية بالإضافة إلى بعض النوافذ الإسلامية	فقط الخدمات المصرفية غير الربوية إضافةً لخدمات تكافلية واستشارية

المصدر: سامر مظهر قنطقجي، مرجع سبق ذكره، ص 13-17.

الفرع الثاني: أوجه التشابه بين المصارف التقليدية والمصارف الإسلامية:

إن أوجه الاختلاف السابق ذكرها لا تنفي وجود أوجه تشابه بين المصارف الإسلامية والمصارف التقليدية، ويتمثل هذا التشابه في الأوجه التالية[1]:

- ✓ كلاهما مؤسسة مالية تهدف إلى تحقيق الربح.
- ✓ كلاهما وسيط مالي بين الطرفين.
- ✓ كلاهما يقدم خدمات مصرفية للعملاء، كالصرافة والحوالات، الحساب الجاري، وغيرها.
- ✓ كلاهما يتبع المعايير المهنية، الأعراف المصرفية، والقوانين السائدة فيما لا يتعارض مع الأسس القائم عليها، مثل الاحتفاظ بالسيولة وغيرها.

[1] موسى أحمد عبدي عمر، مرجع سبق ذكره، ص 46.

خلاصة الفصل:

إن اتجاه البنوك التقليدية إلى العمل وفق أحكام الشريعة الإسلامية أساسه الدافع الديني، والرغبة في الالتزام بالضوابط الشرعية الإسلامية، وإحلال المنهج الإسلامي كبديل للمنهج التقليدي، هذا وتتعدد أساليب وأشكال التحول المصرفي تبعا للدوافع وطبيعة وظروف البنك المتحول، إلا أن القاعدة الأساسية تقوم على مبدأ التدرج في تطبيق الأحكام الشرعية وإحلال البديل الإسلامي، مما يتطلب إنشاء نوافذ وفروع إسلامية في البنوك التقليدية، والالتزام بالضوابط الشرعية تحت رقابة هيئة شرعية تعمل على التثبت من شرعية العقود وصيغ الاستثمار التي تعمل بمقتضاه الفروع الإسلامية، كما تقوم آلية تحول البنوك التقليدية إلى بنوك إسلامية على خطة عمل تشمل الإعداد والتطبيق والتقييم حسب مدة زمنية تختلف من بنك لآخر بحسب ظروف البيئة المصرفية، غير أن عملية التحول إلى العمل المصرفي الإسلامي تحتاج إلى تدريب وتأهيل الكوادر البشرية وتنمية قدراتهم المصرفية والشرعية وفق خطة تدريبية متعددة المراحل، وهذا ما تم التطرق له في هذا الفصل.

يعتبر التحول من العمل المصرفي التقليدي إلى الإسلامي من أبرز التحديات التي تواجه صانعي السياسات المصرفية عند صياغة استراتيجية التحول التي تأخذ مداخل وأشكال تختلف وطبيعة البنك المتحول وظروفه الداخلية والخارجية وكذا مراحل التحول والمهام التحضيرية وفق خطة زمنية مدروسة تحكمها ضوابط شرعية، ومتطلبات أخرى قانونية وإدارية وبشرية تحكمها ضوابط شرعية ينبغي الالتزام بها لنجاح التوجه نحو الصيرفة الإسلامية وتحقيق الأهداف المرجوة.

الفصل الثالث:

تجربة الصيرفة الإسلامية في ماليزيا

تمـــهيد:

أصبح التمويل الإسلامي في العقود الأخيرة مطلبا ضمن مطالب الاقتصاد الاسلامي على المستوى الدولي كنتيجة طبيعية للفلسفة التي يحملها، والتي تنطوي على العدالة والتنمية الاقتصادية والاجتماعية مقارنة بالسياسات الاقتصادية التقليدية الوضعية التي يسيطر عليها الرغبة غير المتناهية في تحقيق الأرباح دون الاهتمام بعدالة توزيعها.

حيث شكلت النجاحات التي حققتها البنوك الإسلامية منذ سنوات وكذا نمو وتيرة الصناعة المالية الإسلامية عامل جذب للبنوك التقليدية للأخذ بنموذج الصيرفة الإسلامية ولو في بعض صورها، مما أدى إلى ظهور ظاهرة اتجاه العديد من البنوك التقليدية الربوية لسلوك سياسة التحول الكلي أو الجزئي إلى العمل المصرفي الإسلامي بتبني مداخيل عدة في عملية التحول من ضمنها مدخل إنشاء وفتح نوافذ وفروع إسلامية لتقديم خدمات مالية إسلامية تراعي أحكام الشريعة الإسلامية، ومثال على ذلك التجربة الماليزية التي سنتناولها في هذا الفصل.

سنحاول في هذا الفصل التطرق إلى واقع الصيرفة الإسلامية الماليزية والإطار التشريعي والتنظيمي لها، وهذا من خلال:

المبحث الأول: واقع الصيرفة الإسلامية في ماليزيا.

المبحث الثاني: الإطار التشريعي والتنظيمي للنظام المصرفي الإسلامي في ماليزيا.

المبحث الثالث: واقع وتحديات الصيرفة الإسلامية في الجزائر.

المبحث الأول: واقع الصيرفة الإسلامية في ماليزيا

تلعب الدول الآسيوية عموما دورا محوريا في النظام المالي الإسلامي، وتشكل السوق الأوسع للخدمات المالية الإسلامية، وتمتاز ماليزيا بتقديمها مجموعة ثرية ومتنوعة من الخدمات الإسلامية المصرفية.

وسوف نقوم في هذا المبحث بتحديد مكانة المصارف الإسلامية في ماليزيا ودورها في تخصيص موارد النظام المصرفي، بالإضافة إلى إيجابيات وسلبيات التجربة الماليزية.

المطلب الأول: مكانة المصارف الإسلامية في ماليزيا

في هذا المطلب سنتطرق لنشأة المصارف الإسلامية في ماليزيا (الفرع الأول) ثم مراحل التوجه الإسلامي للنظام المصرفي في ماليزيا (الفرع الثاني).

الفرع الأول: نشأة المصارف الإسلامية في ماليزيا:

يشكل المسلمون نصف سكان دول جنوب شرق آسيا، ويشكلون الأغلبية في ثلاث دول: إندونيسيا، ماليزيا، برونواي، وكان السبق لماليزيا بإنشاء أول مصرف إسلامي في المنطقة بنك اسلام ماليزيا بيرهاد (BIMB) سنة 1983[1].

وتعود فكرة إنشاء الصندوق إلى الاقتصادي "إنكو عزيز" حينما دعا إلى إنشاء مؤسسة غير ربوية تقوم على ادخار أموال الماليزيين الراغبين في الحج واستثمارها في طرق تتوافق مع الشريعة الإسلامية ولا تدخل فيها الفوائد التي يتم الحصول عليها من البنوك التقليدية، وقد حققت هذه الهيئة نظاما ادخاريا خدميا إسلاميا بعيدا عن مشكلات البنوك الربوية، بعد نجاح هذا النموذج للادخار الإسلامي بدأ الاهتمام الحكومي بعمل بنوك إسلامية مستقلة ترجم ذلك في عام1981 بتأسيس هيئة عامة تتكون من عشرين خبيرا مصرفيا لدراسة إمكانية عمل مصارف إسلامية في ماليزيا ورفع النتائج للحكومة وكانت النتائج ايجابية أي أنه يجب عمل قانون مستقل لعمل المصارف الإسلامية[2].

لقد أصدرت الحكومة الماليزية قانون البنوك الإسلامية عام 1982م والذي يشمل تأسيسها وعملها والإشراف عليها من طرف البنك المركزي الماليزي بشكل يماثل البنوك التجارية مع الأخذ بمبادئ النشاط

[1] حليمة بن مشيش، مرجع سبق ذكره، ص 182.

[2] ابتسام ساعد، رابح خوني، تجربة المصرفية الإسلامية في ماليزيا تقييم أداء المصارف الإسلامية للفترة 2008-2015، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، العدد 30، 2017، ص 344.

الإسلامي وبقاء النظام التجاري كنظام أصل، وهو ما سمح بالتعايش بين النظامين التجاري والإسلامي، وموازاة مع التوجه نحو إقامة نظام تجاري لا ربوي فسعت الحكومة الماليزية إلى إصدار قوانين وتنظيمات تسمح للبنوك والمؤسسات المالية بفتح نوافذ لتقديم خدمات إسلامية إلى جانب الخدمات التجارية[1].

يعتبر النموذج الماليزي واحد من أكثر الأنظمة المصرفية الإسلامية المتطورة في العالم، وأيضا من الأنظمة السباقة في استحداث ومواكبة التطورات في الساحة المصرفية الإسلامية سواء من حيث متطلبات إدارة المخاطر، تطوير العقود والحسابات...الخ[2].

منحت الحكومة الماليزية فرصةً بإنشاء بنك إسلامي ثانٍ، وهو بنك "معاملات ماليزيا" في عام 1999م كي يسرع التقدم في الصناعة المصرفية الإسلامية، وبدا البنك المركزي الماليزي بإغلاق الفروع الإسلامية للبنوك الأخرى وتشجيعها للتحول إلى مصارف إسلامية كاملة، حيث كان يهدف هذا التحول إلى زيادة تعزيز القطاع المصرفي الإسلامي نحو تحقيق 20 في المئة من اجمالي حصة السوق المصرفي في 2010، كما عرفت هذه الفترة السماح بإعطاء رخص للبنوك الإسلامية الأجنبية، فبدأ كل من بنك لراجحي السعودي وبنك التمويل الكويتي وغيرها من البنوك في فتح فروع والعمل في ماليزيا[3].

الفرع الثاني: مراحل التوجه الإسلامي للنظام المصرفي في ماليزيا:

إن بداية ظهور النظام المصرفي الإسلامي في ماليزيا كان في وقت متأخر نسبيا، لكن مع ذلك شهد تطورا سريعا وملحوظا في وقت مبكر، ويمكن تلخيص مراحل التوجه الإسلامي للنظام المصرفي في ماليزيا كما ما يلي[4]:

1. الفترة الأولى (1983 إلى 1992):

يمكن اعتبار الفترة الممتدة بين 1983 إلى 1993 بالفترة التجريبية حيث تم إنشاء بنك سنة بيرهاد بموجب قانون المصارف الإسلامية، بهدف جسّ نبض موقف المشهد المصرفي المحلي والذي تجاوب مع هذه الفكرة فكانت البداية الأولى لتطور نجاح التجربة الماليزية في التمويل الإسلامي.

---

[1] فريدة معارفي، مفتاح صالح، مرجع سبق ذكره، ص 272.

[2] ميمي جدايني، مرجع سبق ذكره، ص 205.

[3] حسام الدين إبراهيم، دوغان دليل غولتكين، التمويل الإسلامي في التجربة الماليزية: المرابحة أنموذجا، مجلة الاهيات، كلية كربوك الإسلامية، جامعة ماليزيا الإسلامية، العدد 06، 2021، ص 73.

[4] أحمد بوريش، لشهب الصادق، تحليل عوامل نجاح التجربة الماليزية في تطوير الصناعة المالية الإسلامية، المجلة الجزائرية للدراسات المحاسبية والمالية، العدد 01، 2015، ص 90-91.

2. الفترة الثانية (1993 إلى 1999):

أطلقت الحكومة الماليزية مخطط المصارف بدون فوائد (IBS) في 1993م عندما قدم Bank Negara Malysia مخططه المصرفي بدون فوائد، كما سمح هذا المخطط بإنشاء "نوافذ إسلامية" في البنوك التقليدية، وهذا هو ما سمح للإدارات المالية الإسلامية الاستفادة من المحاسبة وإدارة منفصلة للأنشطة التقليدية، كما أن العمل بمفهوم النافذة الإسلامية منذ مارس 1993 سمح أيضًا للبنوك التقليدية الموجودة أن تنتج المنتجات والخدمات الإسلامية، كما أن معظم البنوك الأجنبية المهتمة عرضت مخططات لذلك، بغية الحصول على نسب في السوق، كما تم تأسيس نظام مصرفي إسلامي عام 1999 يضمن العمل بدون فوائد مما جعل البنوك الإسلامية تتعامل في المنتجات والخدمات المالية الإسلامية.

3. الفترة الثالثة بعد 2000:

منذ عام 2000 بلغ نمو قطاع الخدمات المصرفية الإسلامية في ماليزيا 18 ٪ في المتوسط سنويا من حيث الأصول ولكن هدف الحكومة الماليزية كان تحقيق نمو يفوق 20 ٪ وهذا يعتبر جزء من طموح على المدى الطويل لتحويل ماليزيا إلى مركز الخدمات الصرفية الإسلامية العالمية الرائدة.

الجدول رقم 03: المؤسسات المالية الماليزية لسنة 2021م

المؤسسات المالية	المحلية	الأجنبية	الإجمالي
البنوك التجارية	08	19	**27**
البنوك الاستثمارية	11	-	**11**
البنوك الإسلامية	10	06	**16**
البنوك الإسلامية الدولية	-	03	**03**
شركات التأمين	16	17	**33**
شركات إعادة التأمين	03	04	**07**
شركات التأمين الإسلامية (التكافل)	09	02	**11**

شركات إعادة التكافل الإسلامية	01	03	**04**

المصدر: عز الدين شرون، مرجع سبق ذكره، ص 187.

من خلال الجدول نجد أن عدد البنوك الإسلامية المحلية يفوق عدد البنوك التجارية، وهذا يعني التوجه إلى المصرفية الإسلامية، حيث يوجد في ماليزيا حوالي 16 مصرفا إسلاميا، منها ستة مصارف أجنبية، وثلاثة مصارف إسلامية دولية، مقابل 27 مصرفا تقليديا و11 مصرفا استثماريا يقدم معظمها خدمات مصرفية متوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية.

المطلب الثاني: دور المصارف الإسلامية في تخصيص موارد النظام المصرفي

من بين أهم الأهداف التي رسمتها رؤية ماليزيا، تحقيق قدرة النظام المالي الماليزي على تخصيص الموارد المالية بفعالية وكفاءة لدعم التحول الاقتصادي، ولجعل القطاع المالي يلعب دورا أكثر بروزا في وساطة الأموال في المنطقة وغيرها من الاقتصاديات الناشئة، وفي سبيل ذلك دعمت الدولة التمويل الإسلامي بالإطار التشريعي والبنية التحتية المناسبين للمساهمة في تحقيق هذا الهدف.

الفرع الأول: أوجه استخدامات التمويل الإسلامي في الاقتصاد الماليزي:

اكتسب التمويل الإسلامي في ماليزيا قبولا عريضا بين السكان، بغض النظر عن العرق أو الدين، حيث تشير تقديرات الصناعة أن غير المسلمين يشكلون أكثر من 50 % من قاعدة عملاء المصارف الإسلامية، وتستخدم التمويلات المقدمة من المصارف الإسلامية بصورة أساسية لشراء السيارات والعقارات وكذلك لتمويل رأس المال العامل والاستثمار في الأوراق المالية، وخلال عام 2015 تم توجيه 18 % من الأموال التي تم الحصول عليها من المصارف لشراء مركبات النقل(السيارات الشخصية بشكل رئيسي)، بينما بلغت حصة تمويل العقارات السكنية ورأس المال العامل 25 %[1].

وبصورة عامة، تم استخدام نحو59 % من التمويل الإسلامي في عام 2015 ضمن قطاع الأسر، مما يعني وجود إمكانية كبيرة للمنتجات المصرفية الإسلامية لقطاع الأفراد، وهناك مجموعة واسعة من المنتجات الإسلامية المتاحة لشراء العقارات كعقود المشاركة المتناقصة والإجارة ومرابحة السلع[2].

[1] Malaysia International Islamic Financial Centre (MIFC), Report on: Insights Global Financial Inclusion Islamic Finance Meets the Challenge, Malaysia, 2014, P: 07.

[2] نفس المرجع، ص 07.

الفرع الثاني: تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الماليزية:

يمثل قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة جزءًا هامًا من الاقتصاد الماليزي، فوفقا للإحصاءات الصادرة في عام 2014م، بلغت القيمة المضافة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة 6.396 مليار رنغت وساهمت بنسبة 35.8 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية[1]، كما هو مبين في الجدول الموالي، وهذا يوضح أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في دعم الاقتصاد الماليزي.

الجدول رقم 04: القيمة المضافة ونسبة المساهمة في الناتج المحلي الإجمالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ماليزيا لسنة 2014

الفئة	القيمة المضافة (مليار رنغت)		المساهمة في الناتج المحلي الإجمالي (%)	
	الأسعار الحالية	الأسعار الثابتة 2010	الأسعار الحالية	الأسعار الثابتة 2010
المؤسسات الصغيرة	390.6	363.5	35.8	35.9
المؤسسات الكبيرة	710	649	64.2	64.1
الناتج المحلي الإجمالي	1106.6	1012.5	100	100

Source: Departement of Statistics Malaysia, Small and Medium Entreprises, 2014, sur le site: https://www.statistics.gov.my, consulté le: 05/05/2022.

الفرع الثالث: الأداء العام للمصارف الإسلامية في النظام المصرفي:

من ناحية الأداء النسبي للنظام المصرفي كما في نهاية عام 2015م، فإن حصة موجودات البنوك الإسلامية ارتفعت إلى 8.26 **%**، كما تحسنت قنوات التوزيع أيضا بشكل كبير حيث بلغ عدد الفروع الإسلامية للبنوك الإسلامية والتقليدية 2206 فرعًا، وقد حفز وجود البنوك الإسلامية أيضا جهود مؤسسات الوساطة المالية غير المصرفية مثل المؤسسات المالية للتنمية، ومؤسسات الادخار ومؤسسات القروض السكنية إلى استحداث الخطط والأدوات اللازمة لتلبية مطالب العملاء، وهذا ما يوضحه الجدول التالي:

[1] ابتسام ساعد، رابح خوني، مرجع سبق ذكره، ص 347.

الجدول رقم 05: مساهمة المصارف الإسلامية في ماليزيا من اجمالي الأصول والتمويل

الوحدة %	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015
أصول المصارف الإسلامية/مجموع أصول النظام المصرفي	17.4	19.6	20.7	22.4	23.8	25.0	25.5	26.8
التمويل المصرفي الإسلامي/اجمالي التمويل المصرفي	18.9	21.6	22.7	24.3	25.8	27.5	29.2	31.3
معدل رأس المال المرجح بالمخاطر	14	15.6	15.5	15	14.3	–	–	–

المصدر: ليلى حمادو، سهيلة كريو، الصيرفة الإسلامية كبديل مناسب لتمويل المشاريع الاستثمارية دراسة مقارنة بين التجربة الماليزية والتجربة الجزائرية، مذكرة لنيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجيلالي بونعامة، خميس مليانة، الجزائر، 2019، ص 36.

ويشير الجدول إلى أن الصناعة المصرفية الإسلامية أبدت بصورة كلية نتائج إيجابية، فالزيادة في مبلغ الأصول تعكس نموًا قويًا وتمثل 26.8 **%** من اجمالي الأصول في النظام المصرفي، كما ازدادت حصة السوق من التمويلات الإسلامية من 18.9 % سنة 2008م إلى 31.3 % سنة 2015، ويرجع ذلك إلى الزيادة في التمويلات الجديدة التي تمت الموافقة عليها واصدارها بنسبة 1.55% و4.19% على التوالي في حين انخفضت نسبة التمويلات غير العاملة إلى 8.4 % في نهاية عام 2015[1].

تتمتع ماليزيا بنظام مالي مزدوج، وتقدم خدمات مالية إسلامية وتقليدية، يشرف عليه البنك المركزي الماليزي سواء من حيث الإطار التنظيمي أو الرؤية التنموية، حيث يقدم البنك المركزي الماليزي إطار تنظيمي ورقابي متكامل يسمح بالإشراف العملي والرقابة الشرعية، وتنشط في ماليزيا حوالي 27 مصرف تقليدي (بين تجاري واستثماري) و17 مصرف إسلامي، بينما يقدر متوسط صافي الأرباح للمصارف الإسلامية ضعفه لدى المصارف التقليدية[2].

[1] ليلى حمادو، سهيلة كريو، مرجع سبق ذكره، ص 37.

[2] عيراش محمد الأمين، طيبة عبد العزيز، مرجع سبق ذكره، ص 378.

الشكل رقم 04: تطور نسبة الصيرفة الإسلامية إلى اجمالي الصيرفة في ماليزيا/ الوحدة %

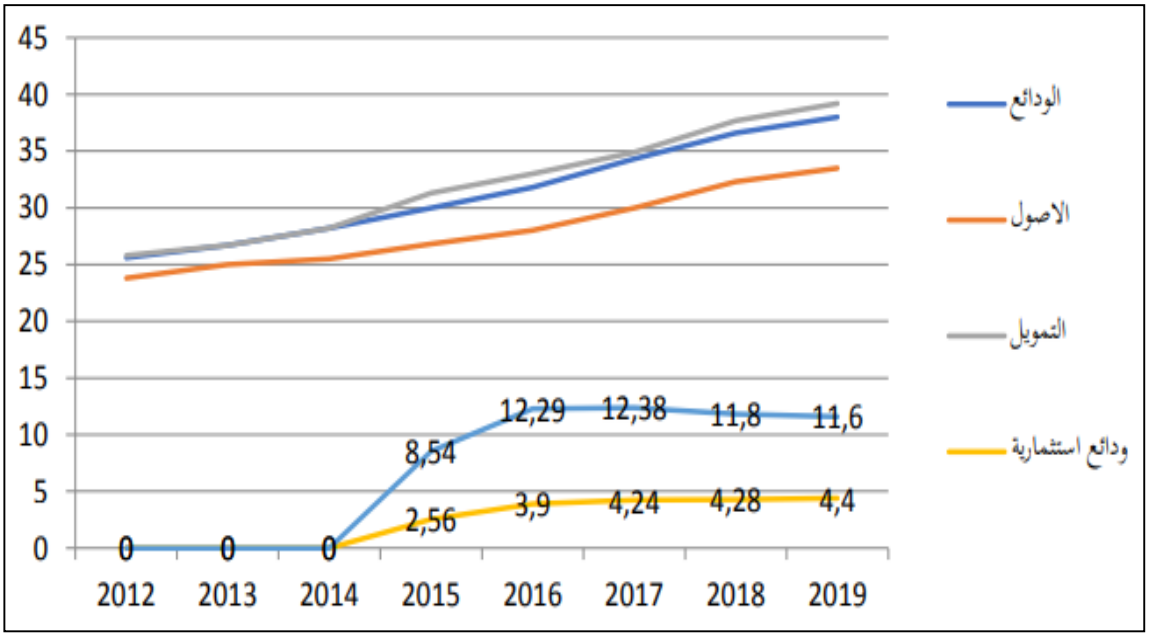

المصدر: محمد الأمين عيراش، طيبة عبد العزيز، عقود المشاركة الإسلامية كمدخل لتطوير النظام المصرفي في ماليزيا، مجلة آفاق للبحوث والدراسات، جامعة حسيبة بن بو علي، الشلف، الجزائر، المجلد 05، العدد 01، 2022، ص 379.

مثلما كان مخططا له من طرف السلطات الماليزية، حققت الصيرفة الاسلامية في العشرية الأخيرة نموًا معتبرًا من حيث حجم الأصول، الودائع، وحجم التمويل نظرا للإجراءات الكبرى التي تمت في هذا المجال وهذا ما نلاحظه من خلال الشكل أعلاه.

الجدول رقم 06: نسبة التغير في الربحية بالنسبة لبنوك ماليزيا في الفترة ما بين 2008-2012

الدولة	نوع البنوك	2008	2009	2010	2011	2012
ماليزيا	البنوك الإسلامية	-2.55	-49.20	37.70	7.12	70.82
	البنوك التقليدية	-2.34	-75.52	21.38	31.02	5.65

المصدر: ميمونة داودي، البنوك التقليدية والبنوك الإسلامية دراسة مقارنة (عرض تجربة ماليزيا والجزائر نموذجا)، مجلة حوليات جامعة بشار في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة وهران 02، الجزائر، المجلد 05، العدد 02، 2010، ص 199.

الشكل رقم 05: نسبة التغير في الربحية في ماليزيا

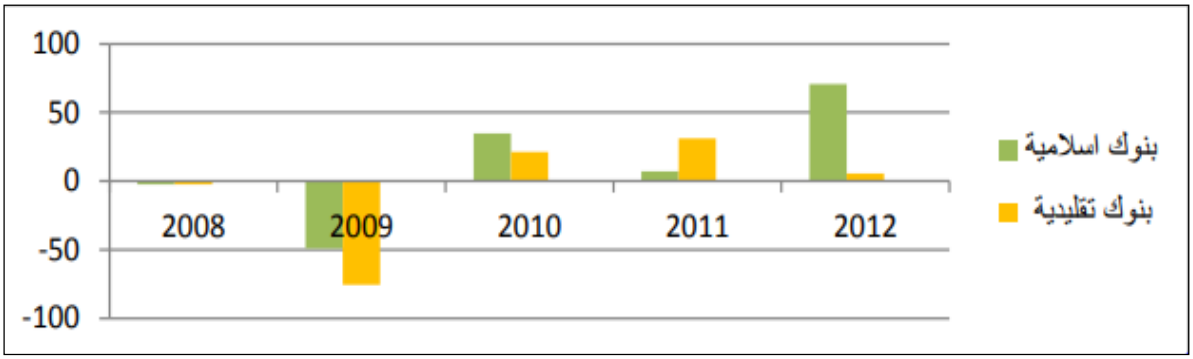

المصدر: ميمونة داودي، البنوك التقليدية والبنوك الإسلامية دراسة مقارنة (عرض تجربة ماليزيا والجزائر نموذجا)، مجلة حوليات جامعة بشار في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة وهران 02، الجزائر، المجلد 05، العدد 02، 2010. ص 199.

نلاحظ من خلال احصائيات الجدول رقم 06 وجود انخفاض في الربحية للمصارف فتساوت تقريبا أداء المصارف سنة 2008م وهذا راجع لعدة أسباب تتأثر بها خاصةً المشاكل المالية المحيطة بها مع تحسن في الأداء للبنوك الإسلامية حتى وصل الفارق إلى 26.32 % في سنة 2009م، في حين بلغت نسبة نمو ربحيتها 70.82 % في سنة 2012م أي بفارق 65.17 % أما سنة 2011م شهدت أداء أفضل للبنوك التقليدية حيث بلغ 31.02 % لكن سرعان ما انخفض إلى 65.17 % أما سنة 2011م شهدت أداء أفضل للبنوك التقليدية حيث بلغ 31.02 % لكن سرعان ما انخفض إلى 5.65 % لسنة 2012م أمام الأداء المميز للبنوك الإسلامية حيث بلغ 70.82 % سنة 2012م[1].

الشكل رقم 06: نسبة صافي القروض المتعثرة وتغطية خسائر القروض في المصارف الإسلامية

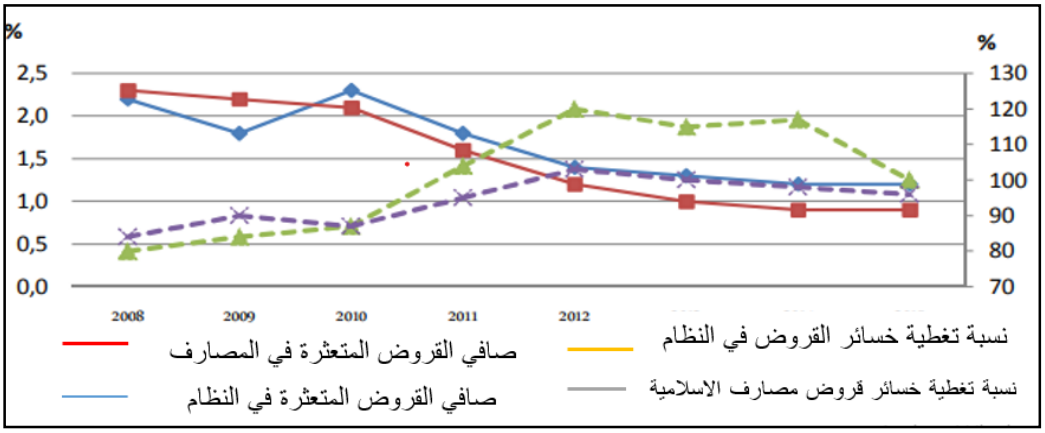

المصدر: ابتسام ساعد، رابح خوني، تجربة المصرفية الإسلامية في ماليزيا تقييم أداء المصارف الإسلامية للفترة 2008-2015، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، العدد 30، 2017، ص 349.

[1] ميمونة داودي، مرجع سبق ذكره، ص 199.

سُجلت نسبة القروض المتعثرة في المصارف الإسلامية متوسطا قدره 1.5% حيث انخفضت من 2.3 % في عام 2008م إلى 0.9 % (مقارنةً بـ 1.2 % في النظام المصرفي) في نهاية عام 2015 (الشكل أعلاه) بالموازاة مع ذلك سُجلت نسبة تغطية خسائر القروض (التمويل) معدلات عالية بلغت أكثر من 100 %في المتوسط، ويعكس ذلك الإدارة الفعالة للمخاطر والخاصة بالحفاظ على مستويات مناسبة لتغطية خسائر القروض[1].

المطلب الثالث: إيجابيات وسلبيات التجربة الماليزية

تعاني التجربة الماليزية للتحول المصرفي من مجموعة من الإيجابيات والسلبيات والتي سنلخصها في الفروع التالية.

الفرع الأول: إيجابيات التجربة الماليزية: تتمثل فيما يلي[2]:

- ✓ أن الحكومة الماليزية دعمت النظام المالي الإسلامي دعمًا كاملاً ومن جميع نواحيه، المالية والسياسية والقانونية، مشيرًا إلى أن ماليزيا تعتبر أول دولة اعترفت حكومتها بالنظام المالي الإسلامي على مستوى العالم.
- ✓ أن ماليزيا نجحت بشكل كبير في إظهار النظام المالي الإسلامي باعتباره نظامًا ماليًا أخلاقيًا وعادلاً وأنه لا يحمل في طياته أيّة أيديولوجية أو أجندة لأسلمة المجتمع أو لإجبار غير المسلمين على تبني نظم إسلامية معينة حيث أصبحت المنتجات الإسلامية التي تقدمها البنوك في ماليزيا، هدف لغير المسلمين أكثر من المسلمين وهذا دليل على اعترافهم بنجاح المصارف الإسلامية.

الفرع الثاني: سلبيات التجربة الماليزية:

إن ماليزيا دولة إسلامية بنسبة 60 % قوية اقتصاديا ومن المفترض على دولة تمتلك هذه المقومات، أن تضع خطة مستقبلية للتحول الكلي للمصارف التقليدية العاملة بها، ومن المفترض أن يكون عدد المهتمين المسلمين بالصيرفة الإسلامية أكثر من عدد الديانات الأخرى الموجودة في البلاد[3].

[1] ابتسام ساعد، رابح خوني، مرجع سبق ذكره، ص 349.
[2] موسى أحمد عبدي عمر، مرجع سبق ذكره، ص 67.
[3] نفس المرجع، ص 67-68.

المبحث الثاني: الإطار التشريعي والتنظيمي للنظام المصرفي الإسلامي في ماليزيا

سنتطرق في هذا المبحث إلى الإطار التشريعي للنظام المصرفي الإسلامي في ماليزيا (المطلب الأول) ثم الإطار التنظيمي للنظام المصرفي الإسلامي في ماليزيا (المطلب الثاني)، بالإضافة إلى قياس مؤشرات نجاح الصناعة المالية الاسلامية في ماليزيا (المطلب الثالث).

المطلب الأول: الإطار التشريعي للنظام المصرفي الإسلامي في ماليزيا

إن تاريخ نشأة التجربة الماليزية وصيرورتها وواقعها الملموس بدأ بتأسيس مصرف إسلامي، وانتهى بصدور قانون يسمح للمصارف التقليدية بفتح نوافذ إسلامية داخلها، وسنتطرق لمحتوى هذه القوانين فيما يأتي.

الفرع الأول: قانون المصارف الإسلامية 1983:

صدر عام 1983م قرار من مجلس الوزراء بتأسيس أول مصرف إسلامي، وصدرت في شأنه مادة قانونية خاصة، تُعرف بالمادة القانونية الخاصة بالمصرفية الإسلامية لعام 1983م، وتتضمن هذه المادة تنصيصًا، على أنّ المصرف الإسلامي الناشئ مستثنى من القانون العام الذي يحكم المصارف والمؤسسات المالية، فإذا كان البيع والشراء (التجارة) محظورا على المصارف التقليدية، فإن المصرف الإسلامي يجوز له ممارسة البيع والشراء في إطار المبادئ الاسلامية، كما يجوز له اقتناء الممتلكات وتداولها للبيع والشراء، فضلاً عن ذلك، فإنه يجب على المصرف الإسلامي الالتزام التام بمبادئ الشرع، وخاصةً منها ما يتعلق بتحريم الربا، وبناءً على هذا، فلا يجوز للمصرف الإسلامي الدخول في أي نشاط استثماري يقوم على الربّا، كما لا يجوز له الاقتراض أو الإقراض بالفائدة خلافًا للمصارف التقليدية[1].

الفرع الثاني: قانون التكافل 1984:

تم ترخيص عملية التكافل في ماليزيا بعد الموافقة على قانون التكافل 1984م، الذي أقره البرلمان الماليزي بهدف ضمان التكافل كقطاع داخل النظام المالي الإسلامي وفق طريقة منظمة تسمح بصناعة التأمين في ماليزيا وفق قانون منفصل، حيث أن السلطة الرقابية المخولة بموجب قانون التكافل هي البنك المركزي الماليزي (بنك نيجارا ماليزيا) حيث أن محافظ البنك هو أيضا المدير العام للتكافل، ودخل هذا القانون حيز التنفيذ اعتبارا من 01 جانفي 1985. يؤكد هذا القانون على أهمية الالتزام بالشريعة الإسلامية،

[1] قطب مصطفى سانو، في آفاق التعايش بين المصرفية التقليدية والمصرفية الإسلامية تجربة ماليزيا نموذجا، مجلة دراسات اقتصادية، الجامعة الإسلامية العالمية، ماليزيا، المجلد 08، العدد 10، 2008، ص 27.

على سبيل المثال عقد التأسيس النظام الأساسي لشركة تكافل ماليزيا يؤكد على أنّه "سيتم تعامل جميع الشركات وفقا لمبادئ الشريعة الإسلامية في كل القواعد والممارسات"[1].

الفرع الثالث: قانون الخدمات المالية الاسلامية 2013:

في إطار العمل على تطوير خدمات الصيرفة الإسلامية تم الإعلان عن قانون الخدمات المالية الإسلامية لعام 2013م (IFSA) الذي ألغى قانون المصارف الإسلامية 1983م وقانون التكافل لعام 1984م، وهو القانون الذي أعطى للبنك المركزي الماليزي السلطة الرقابية والتنظيمية من أجل تحقيق متطلبات العمل في بيئة أكثر تعقيدًا وترابطًا، خاصةً مع التطورات الحاصلة إقليميا ودوليًا، هذا القانون الذي كان ينتظر منه أن يجعل القطاع المالي بماليزيا في منصة تعتبر مرجعًا للنظام الناجح والمتقدم، والذي يحقق الرفاهية لكل المتعاملين ضمنها، من زبائن ومؤسسات وأجهزة رقابية، حيث أن هذا القانون منح للبنك المركزي أكثر ثقة، وعزّز المسؤولية والإرادة الاحترافية، لتحقيق العدالة، وتوجيه سلوك العمل بين متعاملي الخدمات المالية[2].

الشكل رقم 07: التعديلات القانونية على التشريعات المالية الاسلامية

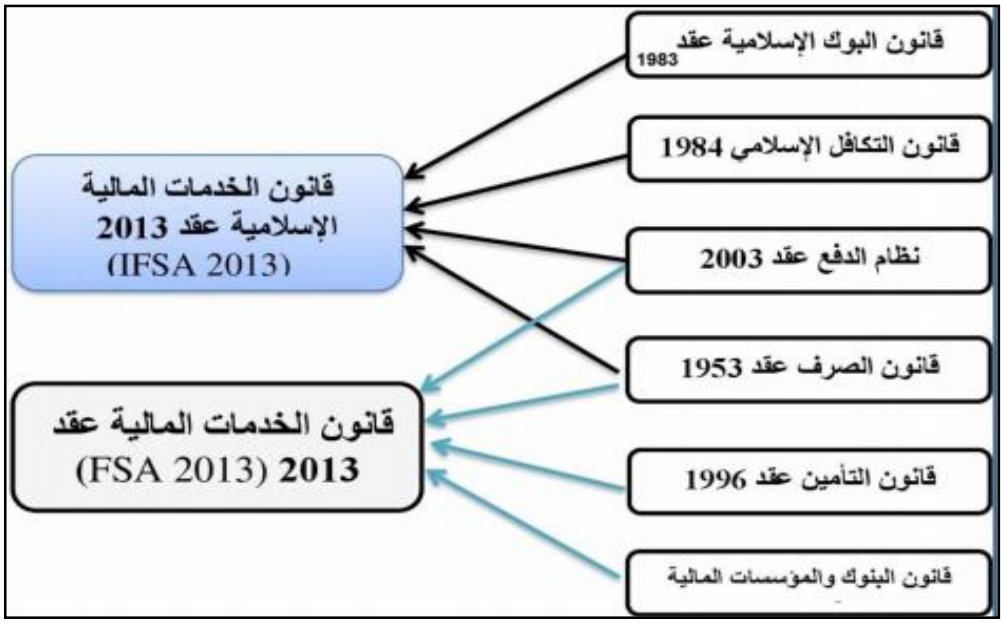

المصدر: نعيم حنك، أثر الإطار التشريعي في تطور الصيرفة الإسلامية بماليزيا، مجلة مجمع، قسم الشريعة والمناجمنت، جامعة مالايا، ماليزيا، المجلد 01، العدد 27، 2019، ص 160.

[1] أحمد بوريش، لشهب الصادق، مرجع سبق ذكره، ص 92.

[2] نعيم حنك، مرجع سبق ذكره، ص 159.

المطلب الثاني: الإطار التنظيمي للنظام المصرفي الإسلامي في ماليزيا

باعتبار النظام المصرفي الماليزي نظام مزدوج قامت ماليزيا بتوفير بيئة عملية تنافسية تسمح للمصارف الاسلامية بالنشاط في ظل تكافؤ الفرص.

الفرع الأول: على مستوى العالم الإسلامي: في هذا الإطار تم انشاء منظمتين دوليتين ذات الصلة بالتمويل الاسلامي في عاصمة ماليزيا كوالالمبور أهمها ما يلي[1]:

- مجلس الخدمات المالية الإسلامية (IFSB) في عام 2002م وهو يسعى إلى تحديد معايير مالية وفق ما تقتضيه الشريعة الإسلامية بهدف التأكد من صحة الأدوات المالية وتوحيد المنتجات المالية الإسلامية الأخرى ومقره هو البنك المركزي BNM، كما انضمت إلى هذا المجلس هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (AAOIFI) التي تأسست في عام 1990م، بحيث يقضي هذا التعاون إلى إنتاج دولي لأفضل الممارسات في تطوير التمويل الإسلامي العالمي بهدف ضمان تمويل إسلامي أكثر استدامة.
- شركة إدارة السيولة الإسلامية الدولية (IILM) التي أُنشئت في أواخر عام 2010م ويقع مقرها الرئيسي في كوالالمبور، بهدف تطوير السياسة النقدية عبر الحدود.
- كما أنشأت السلطات الماليزية أيضا معهد تسويقي للتمويل الإسلامي في 2006م يُعرف بـ "مركز ماليزيا المالية الإسلامية الدولية (MIFC) وقد أنشئت من أجلها الأحكام القانونية والحوافز التي من خلالها يمكن استقطاب وجذب البنوك التقليدية.

الفرع الثاني: مجال التعليم وإدارة الموارد البشرية:

أصبح لماليزيا العديد من المؤسسات لتنمية الموارد البشرية والخبرات في مجال التمويل الإسلامي التي تتمثل في 8 جامعات تقدم التدريب الموجه في هذا المجال بالإضافة إلى إنشاء معاهد متخصصة من قبل السلطات التي شكلت شبكة دولية هامة منها[2]:

- المركز الدولي لتعليم التمويل الإسلامي (INCEI) الذي تم انشائه في عام 2005م من قبل البنك المركزي BNM.

[1] أحمد بوريش، لشهب الصادق، مرجع سبق ذكره، ص 93-94.

[2] نفس المرجع، ص 94.

- معهد الخدمات المالية والمصرفية الإسلامية في ماليزيا (IBFIM) الذي تمّ انشائه في عام 2001م.
- مؤسسة البحوث التطبيقية التي أنشئت في عام 2008م من قبل البنك المركزي.

الفرع الثالث: مجال التعاون بين البلدان:

مثال على هذه العقود عقد التعاون بين INCEIF والصناعة المالية الإسلامية في المملكة المتحدة خلال الفترة الممتدة بين 19 و20 ماي 2010م مما يثبت أن النظام الإسلامي لديه قيمة في السوق العالمية[1].

الفرع الرابع: مجال العمل المصرفي الإسلامي والنظام المالي:

لقد تطور العمل المصرفي في ماليزيا مذ سنة 2000م أين كانت تضم مصرفين اسلاميين و17 بنك تجاري تعمل بالنافذة الاسلامية وانتقل إلى 11 مصرف إسلامي و8 بنوك تجارية و4 بنوك استثمار إسلامية و5 مؤسسات للتنمية سنة 2007م، هذا النمو السريع الذي شهدته ماليزيا كان من خلال تفعيل سياسة التحرير من قبل الحكومة الماليزية والسماح بمشاركة البنوك الأجنبية وهو ما ساهم في دخول ثلاثة بنوك من الشرق الأوسط (مصرف الراجحي للاستثمار، شركة بيت التمويل الكويتي والاتحادات المالية الإسلامية)[2].

المطلب الثالث: قياس مؤشرات نجاح الصناعة المالية الاسلامية في ماليزيا

من الجدير بالذكر أن ماليزيا تلعب دور القائد لهذه الصناعة في المنطقة، بل إن ماليزيا هي من الدول الرائدة عالمياً في صناعة التمويل الاسلامي، خاصة في مجالات مثل الخدمات المصرفية الاسلامية والصكوك والمنتجات المالية المتوافقة مع أحكام الشريعة الاسلامية لتميزها بعدة خصائص من خلال اتخاذها لعدة اجراءات والتي سنوضحها في الفروع التالية.

الفرع الأول: تنوع المنتجات المصرفية:

عموما تم تشكيل المنتجات المصرفية الإسلامية باستخدام مبدأ معاملات مثل المرابحة، الاستصناع، الإجارة، المضاربة، المشاركة، الوكالة، الكفالة وغيرها، إذ أن البنوك الإسلامية في ماليزيا تُقدم اليوم أكثر من 50 منتج وخدمة، التي تطورت طيلة أربعة فترات أساسية[3]:

[1] أحمد بوريش، لشهب الصادق، مرجع سبق ذكره، ص 94.

[2] نفس المرجع، ص 94.

[3] نفس المرجع، ص 95.

1. المرحلة الأولى 1983: حيث كانت المنتجات الأولية هي: وديعة حساب التوفير، وديعة الحساب الجاري، المضاربة حساب الاستثمار والبيع بالتعجيل لتمويل الإسكان.

2. المرحلة الثانية 1993: تم إضافة منتجات جديدة مثل: المرابحة، تمويل رأس المال العامل بين البنوك الإسلامية، سوق المال وتوريق الأصول.

3. المرحلة الثالثة 1999: تم ادخال منتجات جديدة كبطاقات الائتمان الإسلامية والمويل الإسلامي والاجارة الثابتة للتمويل.

4. المرحلة الرابعة (الحالية): وفيها تم بداية العمل بالمشاركة والمشاركة المتناقصة التمويل، التمويل عن طريق المضاربة والمشتقات والمنتجات المركبة والتحوط وجميع المنتجات الأخرى التي تم إدخالها حديثًا.

وجهت البنوك الإسلامية في ماليزيا جهودها إلى تقديم منتجات عدة لتقاسم الأرباح، ويمكن توزيع المنتجات والخدمات الى عدة فئات على أساس البيع بالتعجيل، اجارة ثم البيع، المرابحة، المضاربة، المشاركة والاستصناع وعموما تمويل الديون عن طريق البيع بالتعجيل، المرابحة والاجارة يعطي مساهمة كبيرة في نمو التمويل المصرفي الإسلامي هذا التمويل يشكل حوالي 80 % من مجموع التمويل المصرفي الإسلامي، حيث أن النسبة تبقى تسجل ارتفاع من سنة لأخرى حيث ارتفعت من 78.2 % في عام 2006م إلى 84.2 % في عام 2009م، وهذا يدل على أن هناك تغييرات على مستوى هياكل المصرفية الإسلامية في ماليزيا التي أدخلت العديد من المنتجات الجديدة[1]. وهذت ما يوضحه الدول التالي.

الجدول رقم 07: طبيعة التمويل المعتمدة في النظام المصرفي الإسلامي في ماليزيا/الوحدة: مليار رانغت ماليزي

طبيعة التمويل	2006	2007	2008	2009	2015	2016	2017	2018
البيع بالتعجيل	29.845.0	31.630.3	34.533.0	35.783.1	40.248.0	39.463.9	41.256.1	42.813.4
الاجارة	762.9	1.153.5	2.774.1	2.973.1	4.496.7	3.986.7	3.546.8	3.784.1

[1] أحمد بوريش، لشهب الصادق، مرجع سبق ذكره، ص 95.

الاجارة / البيع	21.470.0	25.806.1	31.847.2	32.697.1	36.214.4	35.123.1	34.976.2	35.147.6
المرابحة	5.300.0	9.691.7	15.854.8	18.583.5	22.227.3	20.973.3	19.458.6	20.643.9
المضاربة	156.8	374.4	1.137.1	1.333.2	1.986.4	1.478.6	1.865.7	1.946.4
المشاركة	147.9	105.8	314.0	389.3	396.7	342.6	356.9	388.9
الاستصناع	509.0	804.1	1.384.2	1.477.3	1.842.3	1.654.9	1.759.4	1.932.1
تمويلات أخرى	15.958	15.818.0	16.802.4	13.836.7	15.248.3	14.863.7	15.347.9	16.943.0
المجموع	**73.368.1**	**85.957.8**	**104.647.6**	**108.030.0**	**122.660.1**	**117.886.8**	**118.567.6**	**123.599.4**

Source: Bank Negara Malaysia Monthly Statistical Bulletin

الفرع الثاني: القدرة على مواجهة المخاطر المالية:

استطاعت ماليزيا إنشاء سوق بين البنوك من خلال اتباع القواعد الصارمة للتمويل الإسلامي في عام 1994م لمعالجة مشكلة السيولة الكامنة في التمويل قام البنك المركزي الماليزي بنك Negara بخلق سوق مالية اسلامية، بهدف السماح للبنوك الإسلامية للاستثمار في بنك إسلامي آخر وفقًا لمبادئ التمويل الإسلامي من خلال أداة مالية مخصصة و"بين البنوك المضاربة للاستثمار"، لتقاسم الأرباح، كما قامت الحكومة الماليزية أيضا بإطلاق مجموعة من الاستثمارات الحكومية وعقود تمويل الدولة دون أجر ثابت، وذلك وفقًا لأحكام الشريعة الإسلامية وتطوير في عقود التمويل "البيع بالتعجيل " القابلة للتداول في السوق الثانوية، مما عزز سوق ما بين البنوك الاسلامية والحدّ من خطر حدوث أزمة سيولة، كما قام بنك نيجارا أيضًا في عام 1997م بإنشاء مجلس الشريعة الاستشاري وهي الهيئة التي تضمن أن الأصول المالية تفي بمتطلبات الشريعة. تمّ تعيين بنك Negara منذ عام 1999م للقيام بدور مقرض للبنوك الإسلامية، وتم استحداث أذونات الخزانة الإسلامية عام 2004م، وهي أول أذونات خزانة إسلامية في العالم، الأمر الذي ساهم في تطور الأصول في البنوك الاسلامية الماليزية في عزّ الأزمة المالية 2008م[1].

[1] أحمد بوريش، لشهب الصادق، مرجع سبق ذكره، ص 96.

الفرع الثالث: الاستحواذ على اصدارات الصكوك الإسلامية العالمية:

كما هو معلوم فأن السندات المدعومة على الأصول الحقيقية وفقًا لأحكام الشريعة الإسلامية فإن ثلث سوق السندات العالم في ماليزيا، والدولة نفسها اعتمدت هذه الأداة التي تصدر بانتظام الصكوك المقومة بالدولار منذ عام 2002م، والشكل التالي يبين اجمالي اصدارات الصكوك في العالم فقد واصلت ماليزيا خلال سنة 2013م السيطرة على سوق الصكوك العالمية، حيث بلغ حجم اصدار الصكوك حوالي 37.5 مليار دولار أي بنسبة 70.5 بالمائة من القيمة الاجمالية للصكوك، ويرجع ذلك بالدرجة الأولى إلى اصدارات البنك المركزي والتي بلغت نحو 28.2 مليار دولار، تليها دول مجلس التعاون الخليجي التي بلغت فيها اصدارات الصكوك خلال 2013 نحو 15.6 مليار دولار، تتصدرها السعودية بنحو 9.27 مليار دولار أي بنسبة 10.3 بالمائة من القيمة الاجمالية للصكوك، تليها الإمارات التي استعادت نشاطها من خلال اصدارات فاقت 5.16 مليار دولار أي بنسبة 6.9 بالمائة من اجمالي الصكوك العالمية حيث شهدت بعض الاصدارات لصكوك الشركات الكبرى (هيئة كهرباء ومياه دبي، طيران الامارات وبنك دبي الاسلامي) حيث كان كل اصدار بقيمة 1 مليار دولار، ومن ثم جاءت كلا من إندونيسيا وتركيا بنسب 5 بالمائة و 3.7 بالمائة على التوالي[1]. كما يوضحه الشكل التالي:

الشكل رقم 08: اجمالي إصدارات الصكوك الإسلامية حسب الدول خلال سنة 2013

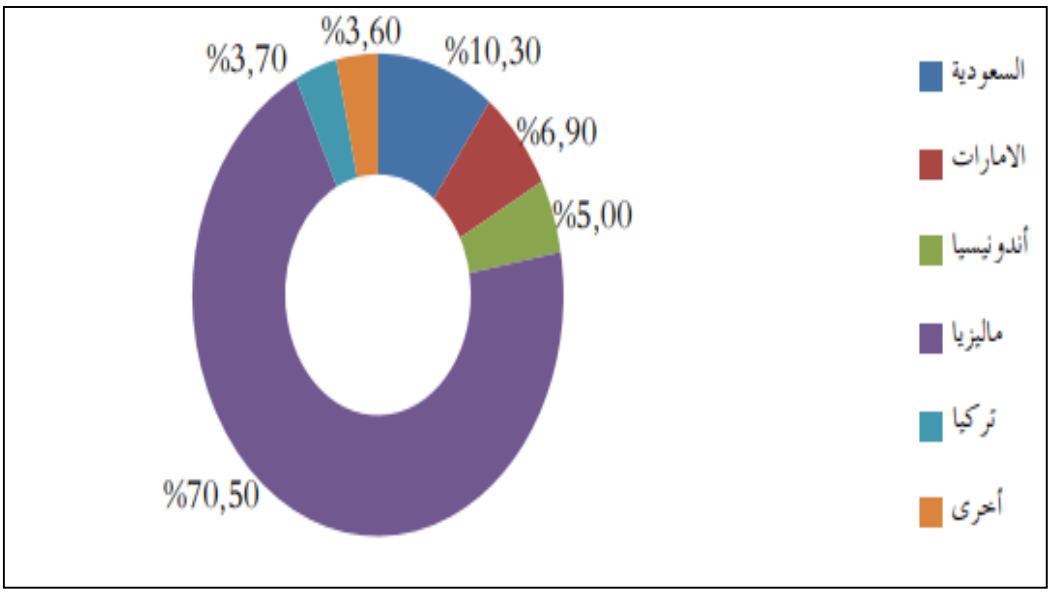

المصدر: أحمد بوريش، لشهب الصادق، تحليل عوامل نجاح التجربة الماليزية في تطوير الصناعة المالية الإسلامية، المجلة الجزائرية للدراسات المحاسبية والمالية، العدد 01، 2015، ص 98.

[1] أحمد بوريش، لشهب الصادق، مرجع سبق ذكره، ص 97.

المبحث الثالث: واقع الصيرفة الإسلامية في الجزائر:

تتمثل الصناعة المالية الإسلامية في الجزائر في شكلين اثنين، المصرفية والتأمين، حيث تتوفر الخدمات المصرفية الإسلامية في 3 مصارف هي بنك البركة الجزائري ذو رأس المال المختلط الذي ينشط منذ سنة 1991م وبنك السلام (الإماراتي) الذي ابتدأ أعماله في سنة 2008م ونافذة إسلامية في بنك تقليدي أجنبي خاص هو بنك الخليج (رأسمال قطري) انطلقت خدماتها منذ سنة 2009م، بالإضافة إلى شركة سلامة للتأمينات التي تقدم خدمات تكافلية منذ اعتمادها سنة 2006م وهي امتداد لشركة البركة والأمان للتأمين وإعادة التأمين المعتمدة سنة 2000م[1].

المطلب الأول: إنشاء البنوك الإسلامية في الجزائر

قامت الجزائر بفتح المجال للصيرفة الإسلامية لتكون من نظامها المصرفي منذ أن سنت قانون النقد والقرض الذي فتح المجال للقطاع الخاص والأجنبي لإنشاء البنوك ومنها البنوك الإسلامية في الجزائر.

الفرع الأول: بنك البركة الجزائري:

هو أول مصرف برأسمال مختلط (عام وخاص) أنشأ في ماي 1991م برأسمال اجتماعي قدره 500000000 دينار جزائري، بدأ أنشطته المصرفية بصفة فعلية خلال شهر سبتمبر من نفس السنة[2].

تأسس بنك البركة الجزائري في شكل شركة مساهمة بموجب قانون رقم 90/10 بتاريخ 14 أفريل 1990م، المتعلق بالنقد والقرض بمساهمة 50% لكل من بنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR ومجموعة دله البركة DALLAH ALBARAKA وحاليا، تتفرع عن بنك البركة عشرة وكالات هي: وكالة الخطابي (الجزائر العاصمة)، وكالة بئر خادم (الجزائر العاصمة)، وكالة قسنطينة، وكالة البليدة، وكالة سطيف، وكالة عنابة، وكالة غرداية، وكالة تلمسان، وكالة وهران، وكالة باتنة، وقد تم إنشاء البنك بغرض مزاولة كافة العمليات المصرفية، التمويل والاستثمار بما يتوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية[3].

---

[1] حمزة شودار، الصناعة المالية الإسلامية في الجزائر بين التجارب الدولية والمعوقات القانونية المحلية، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سطيف 01، الجزائر، العدد 15، 2015، ص 350.

[2] الموقع الالكتروني لبنك البركة الجزائري: https://www.albaraka.bank.com، تم الاطلاع في: 2022/05/16، على الساعة: 22:17.

[3] عبلة لمسلف، الدور الاقتصادي للمشاركة المصرفية دراسة مقارنة، رسالة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة منتوري، قسنطينة، الجزائر، 2005، ص 134.

الفرع الثاني: بنك السلام:

بعد ذلك بسنوات عديدة تم تسجيل إنشاء بنك جديد في هذا المجال وهو " بنك السلام"، والذي باشر أعماله حديثا من خلال تقديم مجموعة من الخدمات المالية وفقا لأحاكم الشريعة الإسلامية ليكون بذلك ثاني مصرف إسلامي يدخل السوق المصرفية الجزائرية، ويقدر رأسمال مصرف" السلام" الذي تم افتتاحه بتاريخ 2008/10/20 بـ 72 مليار دينار جزائري أي ما يقارب 100 مليون دولار ليصبح حينها أكبر المصارف الخاصة العاملة بالجزائر[1].

الفرع الثالث: بنك الخليج:

لم يقم بنك الجزائر باعتماد بنوك إسلامية أخرى رغم الطلبات التي تم إيداعها منذ سنوات، إضافة إلى ذلك سمحت السلطات الرقابية الجزائرية لبعض البنوك التقليدية على فتح نوافذ تقدم خدمات مصرفية اسلامية في نفس الوقت الذي تقدم خدماتها المصرفية التقليدية، ومن أبرز التجارب في هذا المجال تجربة بنك الخليج الجزائر AGB التابع لشركة مشاريع الكويت القابضة، الذي بدأ نشاطه بالجزائر سنة 2002، حيث يقوم بتقديم خدمات مصرفية متوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية من خلال النوافذ الإسلامية المتواجدة بفروعه كما سمحت الحكومة لثلاثة بنوك عمومية بفتح شبابيك إسلامية بدءا من نوفمبر 2017، هي بنك القرض الشعبي الوطني، بنك الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط وبنك التنمية المحلية[2].

المطلب الثاني: استراتيجيات تطوير المصرفية الإسلامية في الجزائر

يمكن النظر إلى تجربة المصرفية الإسلامية بحكم حداثتها وصغر حجمها من خلال جوانب متعددة لا تقتصر على الجانب التطبيقي الذي لا يزال محدودا، وإنما تشمل كافة مسارات الاهتمام والتحرك التي من شأنها أن تساهم في إرساء التجربة وتدعم مسيرتها. إن الاستراتيجية التي سوف تنتهجها المصارف الإسلامية لاستيعاب الرقم الضخم من رأس المال، في ظل عدم تناسب ذلك مع الدراسات والمختصين في مجال المصرفية الإسلامية التي تقوم على[3]:

[1] حبيبة عبدلي، عبدلي وفاء، عبدلي هالة، الصيرفة الإسلامية في الجزائر واقع وتحديات، مجلة الحقوق والعلوم السياسية، جامعة خنشلة، الجزائر، المجلد 07، العدد 02، 2020، ص 73.

[2] نفس المرجع، ص 73-74.

[3] عبد الرحمان بوحسون، واقع الصيرفة الإسلامية في ظل التمويل التقليدي للبنوك الصناعة المالية الإسلامية في الجزائر نموذجا، حوليات جامعة الجزائر 01، الجزائر، المجلد 35، العدد 04، 2021، ص 67.

- مدى قدرة المصارف الإسلامية اليوم في استقطاب عملاء غير مسلمين عبر إقناعهم بجودة المنتج الإسلامي وقدرته على منافسة المنتج التقليدي.

- دعم الحركة التنموية للمجتمعات الإسلامية، تعتبر قضية مهمة للمختصين بدراسة التمويل الإسلامي، إذ من خلال القراءة المتأنية للفقه الإسلامي، نجد أنه اهتم كثيرا بإيجاد القواعد المنظمة للتجارة والمعاملات، والتي هي تخدم بشكل أساسي سير تلك المعاملات، بشكل يحقق المصلحة العامة للمجتمع الإسلامي.

المطلب الثالث: التحديات القانونية التي تواجه الصيرفة الإسلامية في الجزائر

من أهم التحديات القانونية التي تشكل عائق بالنسبة لعمل المصارف الإسلامية في النظام المصرفي الجزائري نذكر ما يلي:

الفرع الأول: على مستوى قانون النقد والقرض:

حيث تعاني أكثر المصارف الإسلامية من فراغ قانوني في ظل نظام تقليدي، لا يسعى لتطوير قوانين المنظمة لعمل المصرف الإسلامي من حيث خضوعه لنصوص قانونية تتعارض مع التزامه الشرعي، حيث تخضع البنوك الإسلامية في الجزائر مثلها مثل البنوك الأخرى لقوانين ورقابة البنك المركزي دون استثناء، وهذا وفقا للمادة 84 من قانون النقد والقرض[1].

وبالرغم من بنك الجزائر نصت قوانينه على أنه يعمل على تهيئة الظروف من أجل حماية أفضل للبنوك ولادخار الموظفين"والعملاء بشكل عام، وكذلك يسمح بضمان حماية أفضل للبنوك والساحات المالية، هذا ما نصت عليه تعديلات الأمر 11/03، والصادر في ظهر هذا الأمر في 26 أوت 2003.

ويمكن حصر أهم العوائق القانونية أمام المصرفية الإسلامية في إطار قانون النقد والقرض والأنظمة المصدرة في إطاره في العناصر التالية[2]:

- تكييف الودائع والتمويلات التي تتلقاها وتمنحها البنوك على أنها قروض على البنك أو من البنك، وهو ما يمثل اشكالا قانونيا في تكييف الودائع الاستثمارية والتمويلات الإسلامية المبنية على عقود المضاربة والمشاركة والبيوع الشرعية، ويلغي مبدأ المشاركة في الربح والخسارة من جانبي ميزانية

[1] المادة 84 من القانون رقم 10/90 المؤرخ في 14 أفريل 1990.

[2] حمزة شودار، مرجع سبق ذكره، ص 354-355.

البنك الإسلامي، إلا أن التنظيم رقم 13-01 الصادر سنة 2013 المتعلق بالعمليات المصرفية، أجاز للبنوك أن تصدر منتجات ادخار وقروض جديدة مع اشتراطه موافقة بنك الجزائر قبل عرضها على الزبائن؛

- حصر أدوات إعادة التمويل من البنك المركزي بصفته الملجأ الأخير للسيولة في أدوات وضمانات تقليدية قائمة على الفائدة كالإقراض، والخصم والتسبيقات بالذهب والعملات الأجنبية والسندات العمومية والخاصة؛
- الزامية المساهمة في صندوق ضمان الودائع، وهي وإن كانت نسبتها بسيطة فإنها لا تفرق بين الوديعة الاستثمارية وبقية الودائع الجارية أو الادخارية أو لأجل؛
- وعاء تشكيل الاحتياطي الالزامي الذي يجمع مختلف الودائع والمستحقات دون استثناء، وهو منطق يعاكس مفهوم الوديعة الاستثمارية، بالإضافة لإمكانية تلقي فوائد ربوية عليه من قبل البنك المركزي.

كما ورد في المادة الثالثة والرابعة من النظام رقم 20-02 أن العمليات البنكية المتعلقة بالصيرفة الإسلامية في الجزائر، تخص المنتجات التالية: المرابحة، المشاركة، المضاربة، الاجارة، السلم، الاستصناع، حسابات الودائع، الودائع في حسابات الاستثمار، أما المادة 13 من نفس القانون فركزت على أنه يجب أن تخضع منتجات الصيرفة الإسلامية المذكورة إلى طلب ترخيص مسبق لدى بنك الجزائر، وقبل ذلك يجب أن يحصل هذا الأخير على شهادة المطابقة لأحكام الشريعة، تسلم له من طرف الهيئة الشرعية الوطنية للإفتاء للصناعة المالية الإسلامية[1].

الفرع الثاني: على مستوى القانون التجاري:

تنشأ المصارف التجارية في الجزائر وفق نظام شركة المساهمة، ووفق ذلك فهي تخضع للقانون التجاري الذي نظم وقنن إطار شركات المساهمة، ومعرض الحديث هنا عن عوائق العمل المصرفي الإسلامي لا يرجع لطبيعة الشركة بل للامتيازات التي منحت لشركات المساهمة في اصدار الأوراق المالية لحاجاتها التمويلية، إذ نصّ القانون التجاري الجزائري على أن: "القيم المنقولة هي سندات قابلة للتداول، تصدرها شركات المساهمة وتكون مسعرة في البورصة أو يمكن أن تسعر، وتمنح حقوقًا مماثلة حسب الصنف وتسمح

[1] المواد 03، 04، 13، من النظام رقم 20-02 المؤرخ في 15 مارس 2020، المتعلق بتحديد العمليات البنكية المتعلقة بالصيرفة الإسلامية وقواعد ممارستها من طرف البنوك والمؤسسات المالية، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 16 المؤرخة في 24 مارس 2020، ص 33-35.

بالدخول بصورة مباشرة أو غير مباشرة في حصة معينة من رأسمال الشركة المصدرة أو حق مديونية عام على أموالها"[1].

ومن خلال دراستنا لأهم القوانين المنظمة لعمل المصارف في الجزائر وخاصة البنوك الإسلامية، وجدنا أن المصارف الإسلامية ولطبيعة عملها الخاصة المعتمدة على مبادئ الشريعة الإسلامية، لم يخصص لها البنك المركزي قوانين تراعي خصوصية عملها، وهو ما يجعل المصارف الإسلامية بالجزائر تحت سقف تحديات أعلى نتيجة تعاملها مع نظام مصرفي تقليدي بحت ولا يخصص ولو مجموعة من القوانين أو المراسيم أو الإجراءات التي تسهل عمل المصارف الاسلامية[2].

كما تعاني المصارف الإسلامية في الجزائر من غياب تقنين خاصّ بالبنوك التي تتعامل بأحكام الشريعة الإسلامية، إذ لا وجود لمثل هذا الوعاء كضامن قانوني على مستوى البنك المركزي، والذي يؤطّره ويحميه من مجموعة المخاطر المصرفية الممكن حدوثها في السوق النقدية الوطنية. بالإضافة إلى غياب أطر تشريعية وقانونية للأدوات النقدية الإسلامية بالنّظام النقدي الجزائري، هذا زيادة على صعوبة حصول هذه البنوك على السيولة التي تحتاج إليها في نشاطها انطلاقا من أن الأحكام المتبنّاة من طرفها، والتي تتعامل بأحكام الشريعة الإسلامية لا تجيز لها اللّجوء إلى سوق النقد لتغطية متطلّباتها عن طريق طريقة التعاقد التي تتعامل على أساسها هذه البنوك مع المؤسسات المالية الكلاسيكية، والتي تتعامل بطريقة الفوائد الربوية[3].

[1] المادة 715 مكرر 30 من القانون التجاري الجزائري.

[2] ليلى حمادو، سهيلة كريو، مرجع سبق ذكره، ص 46.

[3] اكرام بن عزة، فتحي بلدغم، مرجع سبق ذكره، ص 86.

خلاصة الفصل:

من خلال استعراضنا للبيانات والتحليلات السابقة نجد أن المصرفية الإسلامية في ماليزيا حققت نجاحات باهرة من خلال سياستها الرشيدة ونظرتها المستقبلية والتي مست الجوانب الرقابية من خلال تطوير مجالين أساسيين، فيتعلق الأول منه بالإطار القانوني اللازم لنجاح المصارف الإسلامية، فصدرت القوانين والتعليمات المنظمة لعملها التي تتميز في مجملها باستقلاليتها عن قوانين المصارف التقليدية كقانون خدمات المالية الإسلامية.

تعتبر التجربة الماليزية من التجارب الرائدة في مجال التحول نحو الصيرفة الإسلامية، وهي قد اتبعت طريقة معينة، وذلك بتبني نظام مزدوج حيث يتعامل البنك المركزي الماليزي مع المصارف كل حسب طبيعته، ولقد ساهم ذلك في سرعة التحول والتشجيع عليه، كما ساهم في توسع المعاملات المالية من شكلها المحلي إلى العالمي.

خاتمـــــــة

المصارف الإسلامية هي مؤسسات مالية لتجميع الأموال واستثمارها مع التزامها باجتناب التعامل بالفوائد الربوية أخذًا وعطاءً بوصفه تعاملاً محرما شرعًا، وبالرغم من أنها مؤسسات حديثة في عالم الصناعة المصرفية، غير أنها أثبتت وجودها في العديد من المواقف، نتيجة نضج الوعي الإسلامي، وذلك من أجل تحقيق جملة من الأهداف الإسلامية بما يتماشى وأحكام الشريعة الإسلامية.

وقد ركزنا في هذا البحث على طبيعة التجربة الماليزية في مجال الصيرفة الإسلامية والتي تُعد من الأطراف الرائدة من رواد الاقتصاد الإسلامي، باحتلالها لمراتب عالية في التصنيفات العالمية وهي تمثل صورة ناجحة للإنجازات الحقيقية للدول النامية، وهذا من خلال تجربة التحول البنكي التي عرفها النظام المصرفي الماليزي، فاتفقت هذه التجربة إلى مدى بعيد مع متطلبات عملائها، فقد نمت مسؤولية الأفراد وأشركتهم عمليا في تحقيق الأهداف القومية، متجهةً في ذلك نحو الاقتصاد القائم على الإنتاجية الفردية، لهذا اعتبرت التجربة الماليزية نموذجا يقتدى به من طرف الدول السائرة للنمو كالجزائر.

ومن أهم النتائج المتوصل إليها من خلال هذا البحث نذكر:

- ✓ البنوك التقليدية مؤسسات مالية تفترض وجود طرفين (المدخر والمقترض) لأهداف معينة، لكن منذ حوالي أربعة عقود ظهرت مؤسسات أخرى منافسة لها وهي البنوك الإسلامية والتي تقوم على أساس الالتزام بمبادئ المعاملات المالية في الاقتصاد الإسلامي.
- ✓ تتنوع صيغ التمويل والاستثمار في البنوك الإسلامية من مشاركة، مضاربة ومرابحة.
- ✓ برزت ظاهرة التحول من الصيرفة التقليدية إلى الصيرفة الإسلامية مع تصاعد درجة المنافسة بين البنوك التقليدية والبنوك الإسلامية، وهذا التحول بهدف الاستجابة لأكبر عدد ممكن من العملاء ممن يتجنبون العمل بالربا.
- ✓ يختار المصرف التقليدي شكلين لتحوله إلى مصرف إسلامي، إما عن طريق التحول الكلي بتحول تعاملات المصرف بالكامل إلى العمل وفق الشريعة الإسلامية، أو عن طريق التحول الجزئي والذي يبدأ بتحول فرع أو أكثر لتقديم منتجات مصرفية إسلامية.
- ✓ يشكل المسلمون نصف سكان دول جنوب شرق آسيا، وكان السبق لماليزيا بإنشاء أول مصرف إسلامي في المنطقة وهو بنك اسلام ماليزيا "بيرهاد" سنة 1983م.
- ✓ يكمن سر نجاح التنمية البنكية الماليزية في انتهاجها لمبدأ القطاع البنكي المزدوج التقليدي والإسلامي بالإضافة لوجود عوامل أخرى كالعدالة الاجتماعية واستقرار النظام المالي والتكنولوجيا المتطورة.

- ✓ عملت ماليزيا بتجربتها الناجحة على ارسال رسالة واضحة تدعو فيها كل الدول الإسلامية أو غيرها لضرورة تبني نظام بديل للنظام البنكي التقليدي مما يتيح الحرية للمستثمرين وكذا العملاء.
- ✓ الجزائر تعاني من التدخل الكبير القانوني للدولة في النشاط الاقتصادي مما يؤثر سلبًا على النشاط المالي بصفة عامة والقطاع البنكي بصفة خاصة حيث يؤدي هذا التدخل إلى اضعاف دور البنوك في الوساطة المالية وبالتالي اضعاف قدرتها التنافسية.
- ✓ شهدت الصناعة المالية الإسلامية انتشارا واسعا في مختلف دول العالم الإسلامية منها وغير الإسلامية، والجزائر تسعى من خلال الكثير من الباحثين والمجلس الإسلامي الأعلى إلى وضع مجموعة من القوانين لسير المنظومة البنكية وتقبل المصارف الإسلامية.

اختبار الفرضيات على ضوء النتائج المتوصل إليها:

- ✓ ترجع عوامل التحول من الصيرفة التقليدية إلى الصيرفة الإسلامية في ماليزيا إلى أسباب متنوعة اقتصادية، دينية، اجتماعية .... الخ وهو ما يثبت صحة الفرضية الأولى.
- ✓ تعمل البنوك الإسلامية في ماليزيا في إطار الشريعة الإسلامية وفي دائرة الحلا أخذًا وعطاءً، حيث أن الخدمات المصرفية المقدمة من قبل هذه البنوك مطابقة لأحكام الشريعة بلا شك وهو ما يثبت صحة الفرضية الثانية والثالثة.

توصيات واقتراحات:

- ✓ التشجيع على التحول نحو الصيرفة الإسلامية لما لها من فوائد اقتصادية واجتماعية.
- ✓ ضرورة اعتماد المصارف الإسلامية على الشفافية والوضوح فيما يتعلق بمعاملاتها، وتجنب المعاملات المشبوهة.
- ✓ الاقتداء بالتجربة الماليزية فيما يخص الإطار التشريعي والتنظيمي لبناء نظام مصرفي قوي.
- ✓ توسيع مجال العمل ببقية الصيغ في المعاملات البنكية بالمصارف الإسلامية وعدم التركيز على البيع بالإجارة أو المرابحة فقط بل يجب أن يتعدى ذلك للاعتماد على صيغ الاستصناع والمشاركة لخلق تنمية حقيقية في المجتمع.

- ✓ توفير الإطار التنظيمي والقانوني والشرعي والقضائي الملائم لنمو الخدمات المصرفية الإسلامية ومنح الحوافز الضريبية والتسهيلات الضرورية لدفع جميع الفاعلين على الانخراط في المشروع بشكل حقيقي.
- ✓ على النظام المصرفي الجزائري أن يعمل على التفتح على الشراكة بمختلف أساليبها والسماح للبنوك الأجنبية بالاندماج مع البنوك العمومية حتى ترفع من تنافسيتها مع تقديم تحفيزات ضريبية واعفاءات جمركية منتهجة بذلك أسلوب التجربة الماليزية في تشجيع الاستثمار.
- ✓ يجب إعادة النظر في المنظومة القانونية خاصة قانون النقد والقرض لكي يسمح بازدواجية المنظومة وبالتالي قيام الصيرفة الإسلامية بشروطها الكاملة.
- ✓ فتح بنوك ونوافذ إسلامية في كل المصارف التقليدية الجزائرية.
- ✓ تسهيل اعتماد بنوك إسلامية جديدة في الجزائر على أساس شراكة بين الخواص والأجانب وبين الدولة والأجانب.
- ✓ تسريع إجراءات اعتماد فروع جديدة للبنوك الإسلامية في الجزائر.

آفاق الدراسة:

من المؤكد أن هذا البحث لم يلم بجميع جوانب الدراسة لعمقها وتشعبها، لذلك نقترح المواضيع التالية التي تخدم نفس مجال البحث:

- ➢ فتح نوافذ إسلامية بالبنوك الجزائرية.
- ➢ واقع التحول من الصيرفة التقليدية إلى الصيرفة الإسلامية في الجزائر.
- ➢ مكانة الصيرفة الإسلامية في الجزائر ومعوقاتها.

قـــــائمة المـــــراجع

أ. المراجع باللغة العربية:

✓ المعاجم:

1. ابن منظور، لسان العرب، دار المعارف، القاهرة، مصر، 1981.

✓ الكتب:

2. رفيق يونس المصري، التمويل الإسلامي، دار القلم للنشر والتوزيع، دمشق، سوريا، ط 01، 2012.
3. شهاب أحمد سعيد العزعزي، إدارة البنوك الإسلامية، دار النفائس للنشر والتوزيع، عمان، ط 01، 2012.
4. عبد الحميد عبد الفتاح المغربي، الإدارة الاستراتيجية في البنوك الإسلامية، البنك الإسلامي للتنمية، مكتبة الملك فهد الوطنية للنشر والتوزيع، جدة، ط 01، 2004.
5. محمود حسين الوادي، حسين محمد سمحان، سهيل أحمد سمحان، النقود والمصارف، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، ط 01، عمان، 2010.

✓ المجلات:

6. ابتسام ساعد، رابح خوني، تجربة المصرفية الإسلامية في ماليزيا تقييم أداء المصارف الإسلامية للفترة 2008-2015، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، العدد 30، 2017.
7. أحمد بوريش، لشهب الصادق، تحليل عوامل نجاح التجربة الماليزية في تطوير الصناعة المالية الإسلامية، المجلة الجزائرية للدراسات المحاسبية والمالية، العدد 01، 2015.
8. اكرام بن عزة، فتحي بلدغم، مكانة الصيرفة الإسلامية ودورها في تفعيل النشاط المصرفي تقييم تجربة الجزائر، مجلة البحوث في العلوم المالية والمحاسبة، المجلد 03، العدد 01، جامعة تلمسان، الجزائر، 2018.
9. تسعديت بوسبعين، تحول بنك تقليدي إلى مصرف إسلامي من خلال إنشاء فروع ونوافذ إسلامية، مجلة معارف للعلوم القانونية والاقتصادية، جامعة سعد دحلب، البليدة، الجزائر، العدد 11، 2011.
10. حبيبة عبدلي، عبدلي وفاء، عبدلي هالة، الصيرفة الإسلامية في الجزائر واقع وتحديات، مجلة الحقوق والعلوم السياسية، جامعة خنشلة، الجزائر، المجلد 07، العدد 02، 2020.
11. حسام الدين إبراهيم، دوغان دليل غولتكين، التمويل الإسلامي في التجربة الماليزية: المرابحة أنموذجا، مجلة الاهيات، كلية كربوك الإسلامية، جامعة ماليزيا الإسلامية، العدد 06، 2021.

12. حليمة بن مشيش، دور المصارف الإسلامية في تحقيق التنمية الاقتصادية ضمن رؤية ماليزيا 2020، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة سطيف 01، الجزائر، المجلد 01، العدد 07، 2019، 2020.
13. حمزة شودار، الصناعة المالية الإسلامية في الجزائر بين التجارب الدولية والمعوقات القانونية المحلية، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سطيف 01، الجزائر، العدد 15، 2015.
14. سامر مظهر قنطقجي، الفروق الجوهرية بين المصارف الربوية والمصارف التقليدية، مجلة الاقتصاد الإسلامي العالمي، المجلس العام للبنوك والمؤسسات المالية الإسلامية، العدد 75، 2014.
15. سلمى بوقطاية، عبد الحفيظ مازري، تقييم ظاهرة تحول البنوك التقليدية إلى بنوك إسلامية في الجزائر، مجلة البشائر الاقتصادية، جامعة بشار، الجزائر، المجلد 04، العدد 02، 2018.
16. عبد الرحمان بوحسون، واقع الصيرفة الإسلامية في ظل التمويل التقليدي للبنوك الصناعة المالية الإسلامية في الجزائر نموذجا، حوليات جامعة الجزائر 01، الجزائر، المجلد 35، العدد 04، 2021.
17. عز الدين شرون، آليات تحول البنوك التقليدية إلى إسلامية، مجلة الباحث الاقتصادي، جامعة سكيكدة، الجزائر، العدد 07، 2017.
18. العونية بن زكورة، التحول إلى الصيرفة الإسلامية في الجزائر آفاق وتطلعات، المجلة المغاربية للاقتصاد والمناجمنت، جامعة معسكر، الجزائر، المجلد 07، العدد 02، 2020.
19. فريدة معارفي، مفتاح صالح، نوافذ المعاملات الإسلامية في البنوك التقليدية الدوافع والمتطلبات تجربة بنك بوميبترا التجاري نموذجا، المجلة الدولية للبحوث الإسلامية والإنسانية المتقدمة، المجلد 04، العدد 03، 2014.
20. قطب مصطفى سانو، في آفاق التعايش بين المصرفية التقليدية والمصرفية الإسلامية تجربة ماليزيا نموذجا، مجلة دراسات اقتصادية، الجامعة الإسلامية العالمية، ماليزيا، المجلد 08، العدد 10، 2008.
21. كهينة رشام، تحول البنوك التقليدية إلى بنوك إسلامية الآليات والمعوقات، مجلة البشائر الاقتصادية، العدد 03، 2016.

22. لبنى معطى، أساليب وصيغ التمويل الإسلامية للمشاريع المصغرة بين النظرية والتطبيق، مجلة المالية والأسواق، جامعة مستغانم، الجزائر، د.س.ن.
23. محمد الأمين عيراش، طيبة عبد العزيز، عقود المشاركة الإسلامية كمدخل لتطوير النظام المصرفي في ماليزيا، مجلة آفاق للبحوث والدراسات، جامعة حسيبة بن بو علي، الشلف، الجزائر، المجلد 05، العدد 01، 2022.
24. ميمونة داودي، البنوك التقليدية والبنوك الإسلامية دراسة مقارنة (عرض تجربة ماليزيا والجزائر نموذجا)، مجلة حوليات جامعة بشار في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة وهران 02، الجزائر، المجلد 05، العدد 02، 2010.
25. ميمي جداييني، التطبيقات الحديثة لعقود المضاربة في المصارف الإسلامية بين التقيد والاطلاق (ماليزيا نموذجا للفترة 2015-2019م)، مجلة المنهل الاقتصادي، المجلد 04، العدد 03، جامعة الوادي، الجزائر، 2021.
26. نعيم حنك، أثر الإطار التشريعي في تطور الصيرفة الإسلامية بماليزيا، مجلة مجمع، قسم الشريعة والمناجمنت، جامعة مالايا، ماليزيا، المجلد 01، العدد 27، 2019.

✓ **الملتقيات:**

27. بلعزوز بن علي، عبو هودة، الأخطار المالية في البنوك التقليدية والبنوك الإسلامية دراسة مقارنة، الملتقى الدولي الثاني حول الأزمة المالية الراهنة والبدائل المالية والمصرفية، يومي 05و06 ماي 2009، جامعة الشلف، الجزائر.

✓ **الرسائل والمذكرات:**

➢ **أطروحات دكتوراه:**

28. شوقي بورقبة، الكفاءة التشغيلية للمصارف الإسلامية دراسة تطبيقية مقارنة، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، 2010.
29. مريم سعد رستم، تقييم مداخل تحول المصارف التقليدية إلى مصارف إسلامية نموذج مقترح للتطبيق على المصارف السورية، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم المالية والمصرفية، كلية الاقتصاد، جامعة حلب، 2014.

30. يزن خلف سالم العطيات، تحول المصارف التقليدية للعمل وفق أحكام الشريعة الإسلامية دراسة لبيان مدى إمكانية التطبيق في الأردن، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في المصارف الإسلامية، كلية العلوم المالية والمصرفية، الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية، 2007.

➢ **رسائل ماجستير:**

31. آمال لعمش، دور الهندسة المالية في تطوير الصناعة المصرفية الإسلامية دراسة نقدية لبعض المنتجات المصرفية الإسلامية، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات الحصول على شهادة الماجستير في العلوم التجارية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، 2011.

32. رحاب بودراجي، ميطالي مريم، البنوك الإسلامية أساليب التمويل فيها وتجاربها، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، المركز الجامعي بالمدية، الجزائر، 2006.

33. سيف هشام صباح الفخري، صيغ التمويل الإسلامي، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم المالية والمصرفية، كلية الاقتصاد، جامعة حلب، 2009.

34. صارة ويس، فعالية وكفاءة البنوك الإسلامية في التصدي للأزمات المالية، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة وهران، الجزائر، 2011.

35. عبلة لمسلف، الدور الاقتصادي للمشاركة المصرفية دراسة مقارنة، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة منتوري، قسنطينة، 2005.

36. كمال مطهري، دراسة مقارنة بين البنوك الإسلامية والبنوك التقليدية في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة "دراسة حالة بنك البركة وبنك القرض الشعبي الجزائري"، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير في الاقتصاد، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة وهران، 2011.

37. محمد حمود فهد بشير، محددات اختيار البنوك الإسلامية من وجهة نظر المتعاملين الأفراد مع البنوك الإسلامية في دولة الكويت دراسة ميدانية، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في المحاسبة، كلية الاعمال، جامعة الشرق الأوسط، 2012.

38. مصطفى إبراهيم محمد مصطفى، تقييم ظاهرة تحول البنوك التقليدية للمصرفية الإسلامية دراسة تطبيقية عن تجربة بعض البنوك السعودية، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في الاقتصاد الإسلامي، قسم الاقتصاد الإسلامي، جامعة مصر الدولية، 2006.

39. موسى أحمد عبدي عمر، متطلبات تحويل المصارف التقليدية إلى المصارف الإسلامية في ليبيا "دراسة ميدانية على مصرف الجمهورية فرع طبرق"، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في الاقتصاد الإسلامي، كلية الدراسات العليا، جامعة مولانا مالك إبراهيم، مالنج، إندونيسيا، 2016.

40. نور عبد المنعم بشناتي، صيغ الصيرفة الإسلامية مقارنة بالصيرفة التقليدية، رسالة مقدمة لنيل درجة الماجستير في الإدارة العامة، كلية إدارة الأعمال، جامعة الجنان، 2009.

➢ **مذكرات ماستر:**

41. أسماء كردود، المنتجات البنكية الإسلامية ودورها في تحسين تنافسية البنوك دراسة حالة بنك البركة، مذكرة لنيل شهادة الماستر في علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، الجزائر، 2015.

42. رتيبة بركبية، تقييم أداء البنوك التقليدية والإسلامية دراسة مقارنة بطريقة العائد والمخاطرة بين القرض الشعبي الجزائري وبنك البركة الجزائري خلال الفترة 2007-2012م، مذكرة لنيل شهادة الماستر في علوم المالية والمحاسبية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارة وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، 2013.

43. دليلة بوعلي، إدارة المخاطر المصرفية بين البنوك التقليدية والبنوك الإسلامية دراسة مقارنة، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة المسيلة، 2014.

44. سارة بن حيزية، أساسيات الصيرفة الإسلامية، مذكرة لنيل شهادة الماستر في علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة العربي بن مهيدين أم البواقي، الجزائر، 2011.

45. سندس ريحان باهي، دراسة واقع فتح نوافذ إسلامية في البنوك التجارية دراسة تجارب دولية رائدة (الامارات، ماليزيا، بريطانيا، نيجيريا والجزائر)، مذكرة لنيل شهادة الماستر في علوم التسيير، جامعة أم البواقي، 2017.

46. ليلى حمادو، سهيلة كريو، الصيرفة الإسلامية كبديل مناسب لتمويل المشاريع الاستثمارية دراسة مقارنة بين التجربة الماليزية والتجربة الجزائرية، مذكرة لنيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجيلالي بونعامة، خميس مليانة، الجزائر، 2019.

47. محمد عبد الناصر خنفسي، مالك سعيد، مساهمة البنوك التجارية في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية بـ تيميمون، مذكرة لنيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية، جامعة أحمد دراية، أدرار، 2018.

48. نور نويوة، دور البنوك التجارية في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مذكرة لنيل شهادة الماستر في المالية والمحاسبية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، الجزائر، 2017.

✓ **المواد القانونية:**

49. المادة 84 من القانون رقم 10/90 المؤرخ في 14 أفريل 1990.

50. المادة 715 مكرر 30 من القانون التجاري الجزائري.

51. النظام رقم 20-02 المؤرخ في 15 مارس 2020، المتعلق بتحديد العمليات البنكية المتعلقة بالصيرفة الإسلامية وقواعد ممارستها من طرف البنوك والمؤسسات المالية، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 16 المؤرخة في 24 مارس 2020.

ب. المراجع باللغة الفرنسية:

- Malaysia International Islamic Financial Centre (MIFC), Report on: Insights Global Financial Inclusion Islamic Finance Meets the Challenge, Malaysia, 2014.
- Bank Negara Malaysia Monthly Statistical Bulletin

ت. مواقع الكترونية:

- https://www.statistics.gov.my
- https://www.albaraka.bank.com

فـــهرس المحتويـــات

الموضوعات	الصفحة
شكر وتقدير	
اهداء	
مقدمة	02
الفصل الأول: الإطار النظري للبنوك التقليدية والبنوك الاسلامية	
تمهيد	10
المبحث الأول: ماهية البنوك التقليدية	
المطلب الأول: مفهوم البنوك التقليدية وخصائصها	11
الفرع الأول: تعريف البنوك التقليدية	11
الفرع الثاني: نشأة البنوك التقليدية	12
الفرع الثالث: خصائص البنوك التقليدية	13
المطلب الثاني: وظائف البنوك التقليدية وأسس عملها	13
الفرع الأول: وظائف البنوك التقليدية	14
الفرع الثاني: أسس عمل البنوك التقليدية	14
المطلب الثالث: أهداف البنوك التقليدية ومواردها	15
الفرع الأول: أهداف البنوك التقليدية	15
الفرع الثاني: موارد البنوك التقليدية	16
المبحث الثاني: ماهية البنوك الإسلامية	
المطلب الأول: مفهوم البنوك الإسلامية وأهميتها	18
الفرع الأول: تعريف البنوك الإسلامية	18

الفرع الثاني: نشأة البنوك الإسلامية	19
الفرع الثالث: دور البنوك الإسلامية في تنمية المجتمعات	20
المطلب الثاني: خصائص البنوك الإسلامية وأهدافها	21
الفرع الأول: خصائص البنوك الإسلامية	21
الفرع الثاني: أهداف البنوك الإسلامية	22
المطلب الثالث: صيغ التمويل والاستثمار في البنوك الإسلامية	23
الفرع الأول: الاستثمار بالمشاركة في البنوك الإسلامية	24
الفرع الثاني: الاستثمار بالمضاربة	26
الفرع الثالث: الاستثمار بالمرابحة	27
خلاصة الفصل	29
الفصل الثاني: آليات التحول من الصيرفة التقليدية إلى الصيرفة الإسلامية	
تمهيد	31
المبحث الأول: ماهية تحول البنوك التقليدية للصيرفة الإسلامية	
المطلب الأول: مفهوم تحول البنوك التقليدية للصيرفة الاسلامية	32
الفرع الأول: تعريف تحول البنوك التقليدية للصيرفة الإسلامية	32
الفرع الثاني: دوافع وأسباب التحول المصرفي	33
المطلب الثاني: آليات التحول إلى البنوك الإسلامية، مبادئه والجهات المسؤولة عنه	34
الفرع الأول: أساليب التحول إلى الصيرفة الإسلامية	34
الفرع الثاني: مبادئ التحول إلى الصيرفة الإسلامية والجهات المسؤولة عنه	36
المطلب الثالث: مراحل وأشكال التحول إلى الصيرفة الإسلامية	36

الفرع الأول: مراحل تحول البنوك التقليدية إلى إسلامية	37
الفرع الثاني: أشكال تحول البنوك التقليدية إلى إسلامية	37
المبحث الثاني: معوقات وآثار التحول من الصيرفة التقليدية إلى الصيرفة الإسلامية	
المطلب الأول: المعوقات التي تواجه تحول البنوك التقليدية إلى بنوك إسلامية	38
الفرع الأول: المعوقات القانونية	38
الفرع الثاني: المعوقات الإدارية	39
المطلب الثاني: آثار تحول البنوك التقليدية إلى المصرفية الإسلامية	39
الفرع الأول: الآثار الإيجابية لتحول البنوك التقليدية إلى بنوك إسلامية	39
الفرع الثاني: الآثار السلبية لتحول البنوك التقليدية إلى بنوك إسلامية	40
المطلب الثالث: الفرق بين المصارف التقليدية والمصارف الإسلامية	41
الفرع الأول: أوجه الاختلاف بين المصارف التقليدية والمصارف الإسلامية	41
الفرع الثاني: أوجه التشابه بين المصارف التقليدية والمصارف الإسلامية	42
خلاصة الفصل	43
الفصل الثالث: تجربة الصيرفة الإسلامية في ماليزيا	
تمهيد	45
المبحث الأول: واقع الصيرفة الإسلامية في ماليزيا	
المطلب الأول: مكانة المصارف الإسلامية في ماليزيا	46
الفرع الأول: نشأة المصارف الإسلامية في ماليزيا	46
الفرع الثاني: مراحل التوجه الإسلامي للنظام المصرفي في ماليزيا	47
المطلب الثاني: دور المصارف الإسلامية في تخصيص موارد النظام المصرفي	49

الفرع الأول: أوجه استخدامات التمويل الإسلامي في الاقتصاد الماليزي	49
الفرع الثاني: تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الماليزية	50
الفرع الثالث: الأداء العام للمصارف الإسلامية في النظام المصرفي	50
المطلب الثالث: إيجابيات وسلبيات التجربة الماليزية	54
الفرع الأول: إيجابيات التجربة الماليزية	54
الفرع الثاني: سلبيات التجربة الماليزية	54
المبحث الثاني: الإطار التشريعي والتنظيمي للنظام المصرفي الإسلامي في ماليزيا	
المطلب الأول: الإطار التشريعي للنظام المصرفي الإسلامي في ماليزيا	55
الفرع الأول: قانون المصارف الإسلامية 1983	55
الفرع الثاني: قانون التكافل 1984	55
الفرع الثالث: قانون الخدمات المالية الاسلامية 2013	56
المطلب الثاني: الإطار التنظيمي للنظام المصرفي الإسلامي في ماليزيا	57
الفرع الأول: على مستوى العالم الإسلامي	57
الفرع الثاني: مجال التعليم وإدارة الموارد البشرية	57
الفرع الثالث: مجال التعاون بين البلدان	58
الفرع الرابع: مجال العمل المصرفي الإسلامي والنظام المالي	58
المطلب الثالث: قياس مؤشرات نجاح الصناعة المالية الاسلامية في ماليزيا	58
الفرع الأول: تنوع المنتجات المصرفية	58
الفرع الثاني: القدرة على مواجهة المخاطر المالية	60
الفرع الثالث: الاستحواذ على اصدارات الصكوك الإسلامية العالمية	61
المبحث الثالث: واقع الصيرفة الإسلامية في الجزائر	

المطلب الأول: إنشاء البنوك الإسلامية في الجزائر	62
الفرع الأول: بنك البركة الجزائري	62
الفرع الثاني: بنك السلام	63
الفرع الثالث: بنك الخليج	63
المطلب الثاني: استراتيجيات تطوير المصرفية الإسلامية في الجزائر	63
المطلب الثالث: التحديات القانونية التي تواجه الصيرفة الإسلامية في الجزائر	64
الفرع الأول: على مستوى قانون النقد والقرض	64
الفرع الثاني: على مستوى القانون التجاري	65
خلاصة الفصل	67
خاتمة	69
توصيات واقتراحات	70
آفاق الدراسة	71
قائمة المراجع	73
فهرس المحتويات	80
فرس الأشكال	85
فهرس الجداول	86
ملخص الدراسة	87

فهرس الأشكال

رقم	الشكل	الصفحة
01	أنواع الشركات في الاسلام	24
02	آلية صيغة المضاربة	26
03	مداخل التحول للصيرفة الإسلامية	35
04	تطور نسبة الصيرفة الإسلامية إلى اجمالي الصيرفة في ماليزيا	52
05	نسبة التغير في الربحية في ماليزيا	53
06	نسبة صافي القروض المتعثرة وتغطية خسائر القروض في النظام المصرفي والمصارف الإسلامية	53
07	التعديلات القانونية على التشريعات المالية الاسلامية	56
08	اجمالي إصدارات الصكوك الإسلامية حسب الدول خلال سنة 2013	61

فهرس الجداول

رقم	الجدول	الصفحة
01	نشأة وتطور المصارف التقليدية عالميا	12
02	الفروقات بين المصارف التقليدية والمصارف الاسلامية	41
03	المؤسسات المالية الماليزية لسنة 2015م	48
04	القيمة المضافة ونسبة المساهمة في الناتج المحلي الإجمالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ماليزيا لسنة 2014	50
05	مساهمة المصارف الإسلامية في ماليزيا من اجمالي الأصول والتمويل	51
06	نسبة التغير في الربحية بالنسبة لبنوك ماليزيا في الفترة ما بين 2012-2008	52
07	طبيعة التمويل المعتمدة في النظام المصرفي الإسلامي في ماليزيا	59

تمكنت البنوك الإسلامية من تحقيق نجاح كبير في القطاع المصرفي، وذلك بفضل أسلوب عملها المتميز كونها تعتمد في ممارسة أنشطتها المصرفية على مبدأ المشاركة في الربح والخسارة وتجنب التعامل بالربا المحرم شرعًا، وهذه الخاصية ساعدتها كثيرًا على الانتشار عبر أنحاء العالم وذلك إما بفتح بنوك تعمل وفقا لضوابط الشريعة الإسلامية أو الاكتفاء بفتح نوافذ إسلامية من قبل البنوك التقليدية.

حيث هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على ماهية التحول من الصيرفة التقليدية إلى الصيرفة الإسلامية، مع تسليط الضوء على التجربة الماليزية ومقارنتها بالقطاع المصرفي الجزائري، موضحين في ذلك أهمية الصيرفة الإسلامية ودورها في النظام المصرفي.

اعتمدنا في هذا البحث على المنهج الوصفي بالنسبة للإطار النظري والمنهج الوصفي التحليلي لمعالجة الجانب التطبيقي، حيث توصلت هذه الدراسة إلى مجموعة من النتائج أبرزها أن سر نجاح التنمية البنكية الماليزية تنبع من انتهاجها لمبدأ القطاع البنكي المزدوج التقليدي والإسلامي، في حين تبقى الجزائر تعاني من التدخل القانوني الكبير في القطاع الاقتصادي والذي يؤثر سلبا على نشاطاتها المصرفية.

الكلمات المفتاحية: الصيرفة، البنوك التقليدية، البنوك الإسلامية، التجربة الماليزية، الجزائر.

Abstract:

Islamic banks have been able to achieve great success in the banking sector, thanks to their distinguished method of work, as they depend in the practice of their banking activities on the principle of profit and loss sharing and avoid dealing with usury that is forbidden. This feature helped it a lot to spread across the world, either by opening banks that operate in accordance with the rules of Islamic law, or simply by opening Islamic windows by traditional banks.

This study aimed to identify the nature of the transition from traditional banking to Islamic banking, highlighting the Malaysian experience and comparing it with the Algerian banking sector, explaining the importance of Islamic banking and its role in the banking system.

In this research, we relied on the descriptive approach in relation to the theoretical framework and the descriptive analytical approach to address the applied aspect, as this study reached a set of results, the most prominent of which is that the secret of the success of Malaysian banking development stems from its adoption of the principle of the traditional and Islamic dual banking sector, while Algeria remains suffering from legal interference. The largest in the economic sector, which negatively affects its banking activities.

Key words: banking, traditional banking, islamic banking, Malaysian experience, Algeria.